المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في ندوة بخريبكة حول سماع دعوى الزوجية

التمديد آلية لشرعنة تزويج القاصرات والتعدد

1262/18

مراسلة خاصة

منصة الندوة

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بخريبكة ندوة علمية احتضنتها رحاب غرفة التجارة والصناعة تمحورت حول موضوع «سماع دعوى الزوجية في ضوء المقاربة الحقوقية»، على مدى أزيد من ثلاث ساعات ناقش مشاركون من نادي قضاة المغرب والودادية الحسنية للقضاة، ومحامون وباحثون ودكاترة وناشطون جمعويون الإشكاليات التي يثيرها موضوع تفشي ظاهرة الزواج غير الموثق في مناطق واسعة من المملكة، وسبل مواجهة الظاهرة في ضوء المقاربة الحقوقية.

استهلت أشغال الندوة التي ترأسها عبد القادر العزابي رئيس المحكمة الابتدائية بخريبكة بمداخلة افتتاحية لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بخريبكة بني ملال تطرق فيها لأهمية تنظيم هذا اللقاء الذي يأتي في سياق تعديل المادة 16 من مدونة الأسرة وتمديد آجال سماع دعوى الزوجية مدة خمس سنوات إضافية، والذي يهدف إلى البحث عن آفاق أرحب لاعتماد المقاربة الحقوقية في دعاوى ثبوت الزوجية بما يتيح توثيق الزواج الذي حالت أسباب قاهرة دون توثيقه، والحيلولة دون استغلال هذه الآلية القانونية للتحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المنظمة لزواج التعدد وزواج القاصر ومنع الترويج بالإكراه ومختلف الممارسات الماسة بحقوق المرأة و الطفل كما هو متعارف عليها في المواثيق الدولية و القوانين الوطنية.

وقدم عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون مداخلة تمحورت حول موضوع «اثبات العلاقة الزوجية في ضوء الجلسات التنقلية» سلط فيها الضوء على نتائج دراسة ميدانية أنجزت مؤخرا بإقليم أزيلال حول واقع ظاهرة الزواج غير الموثق بالاقليم، مؤكدا أن هذه المبادرة تقوم على فلسفة تحقيق قضاء القرب، فعوض أن يأتي المتقاضون للمحاكم للحصول على حقوقهم وتلبية طلباتهم، أصبحت الهيئات القضائية تنتقل اليهم، من اجل تسهيل ولوجهم للعدالة وللقضاء على كافة العراقيل العملية التي تواجههم.

وكشف الباحث في قانون الأسرة المغربي والمقارن أنس سعدون النقاب عن صور للأسباب القاهرة التي لا تزال تواجه بعض الأسر في توثيق عقود الزواج، وهي متعددة، بنيوية تتعلق بعزلة بعض المناطق وبعدها عن المصالح الإدارية المختصة بالتوثيق، وثقافية ترتبط بضعف حملات التحسيس وانتشار الأمية، واقتصادية مردها واقع الفقر وتفشي الهشاشة، وقانونية تتجلى في غياب أي جزاء رادع لمخالفة المقتضيات المتعلقة بتوثيق الزواج مما يحولها إلى مجرد قاعدة مكملة، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود حالات كثيرة للاستغلال السيء للمادة 16 من مدونة الأسرة كمنفذ جديد لشرعنة تزويج الطفلات أو زواج التعدد أو الاكراه على الزواج، وهو ما جعل العديد من الجهات تدق ناقوس الخطر أمام تفاقم النزاعات الناتجة عن هذه الأنماط من الزواج التي تتم في غفلة عن الحماية القانونية أو القضائية.

في نفس السياق تطرق المستشار محمد الخضراوي نائب رئيس الودادية الحسنية للقضاة لموقف محكمة النقض من سماع دعوى الزوجية، مسلطا الضوء على عدد من الاجتهادات المبدئية لأعلى هرم قضائي في المملكة، ومؤكدا أنها تروم بالأساس حماية المصلحة الفضلى لكافة مكونات الأسرة، زوجة وزوجا وأبناء.

واختار الأستاذ الحسين الراجي رئيس نقابة المحامين بالمغرب أن يتناول في مداخلته موضوع «المادة 16 من مدونة الاسرة والالتزامات الدولية للمغرب»، مسلطا الضوء على مقترحين أمام المجتمع المدني، يروم الأول حذف الفقرة الثانية من المادة 16 من مدونة الأسرة، وهو ما يعني حذف العمل بإمكانية سماع دعوى الزوجية بعد انصرام الأجل المحدد قانونا، واعتبار عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزوجية.

بينما يهدف المقترح الثاني إلى حذف الفقرة الأولى من المادة المذكورة والتي تعتبر عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزوجية، وإعادة النظر في المركز القانوني للأمهات العازبات بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

وقدم الأستاذ عبد الصمد خشيع محام مداخلة حول موضوع قراءة في المادة 16 سلط فيها الضوء على عدة اشكاليات تثار عند تطبيق النص القانوني أهمها تطاق وحدود العمل بالخبرة الطبية لإثبات العلاقة الزوجية، خاصة وأنها من السهل أن تثبت العلاقة البيولوجية لكنها من الصعب أن تثبت العلاقة الشرعية، فضلا عن الاشكاليات المتعلقة بالنصاب القانوني المطلوب في البينة الشرعية.

ونظرا لكون المقاربة القانونية وحدها غير كافية للالمام بظاهرة الزواج غير الموثق في أبعاده المتعددة كان لزاما الانفتاح على مقاربات أخرى، وفي هذا السياق قدم الدكتور محمد ملالي طبيب نفساني مداخلة حول وضع وتطبيق المادة 16 من مدونة الأسرة والمنظومة الثقافية ..تحليل نفسي، حيث أبرز جانبا من المشاكل النفسية التي تواجه النساء الراغبين في اثبات العلاقة الزوجية غير الموثقة، كاشفا الضوء على معاناة شريحة واسعة من الأطفال الذين يهدر أحد أبرز حقوقهم وهو الحق في الهوية، معتبرا أن تطبيق المادة 16 من مدونة الأسرة يرتبط بجزء كبير من الموروث الثقافي وهو ما يطرح بإلحاح اشكالا عميقا حول علاقة القانون بالمجتمع.

أشغال الندوة العلمية تواصلت بفتح باب المناقشات حيث خلص المشاركون إلى ضرورة البحث عن حل جذري لظاهرة الزواج غير الموثق يحول دون تحويل الاستثناء إلى قاعدة ويمنع من الدخول في حلقة مفرغة تهدر كل المكتسبات التي أقرتها مدونة الأسرة لفائدة كافة مكونات الأسرة المغربية وعلى رأسها المرأة والطفل، وهو ما يستدعي اعطاء الأولوية للمقاربة الحقوقية.

نفس جديد للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمدرسة العمومية بوزان

16/5846

وزان: محمد حمضي

في إطار سلسلة اللقاءات التواصلية التي أطلقها المدير الإقليمي الجديد الذي تم تنصيبه مطلع شهر فبراير الأخير على رأس المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بوزان، التي جمعته مع الفرقاء الاجتماعيين وشركاء المدرسة وباقي المتدخلين من فاعلين تربويين ومدنيين، بغاية حشد كل الطاقات واستنفارها ضمانا لانخراط المواطن في تنزيل التدابير ذات الأولوية كما سبق ورسمتها الوزارة الوصية، والعمل على وضعها على سكة الرؤيا الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، من أجل ربح رهان مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، (في هذا الإطار) احتضن مقر المديرية الإقليمية مساء يوم الثلاثاء فاتح مارس، لقاء ذا راهنية خاصة، جمع حول نفس المائدة كلا من ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال، والمدير الإقليمي للتربية والتكوين فؤاد أرواضي، القادم لهذه المديرية الإقليمية من الإدارة المركزية للوزارة الوصية التي اشتغل بها لسنوات.

اللقاء بكل تشعباته الحقوقية، وبعد استعراض أهم ما جاءت به اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال وأكاديمية التربية والتكوين بنفس الجهة بتاريخ 9 أكتوبر 2012، في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية على المواطنة بالوسط المدرسي، باعتبار أن المدرسة تشكل أهم مشتل لغرس المشترك من القيم الكونية في شرايين مغاربة الغد الذين يشكل تشربهم لقيم من مثل التسامح، والتعايش، والحق في الاختلاف، والمساواة، ونبذ كل أشكال التمييز مهما كان جنسه ونوعه..... صمام أمان لوطن اسمه المملكة المغربية، من كل محاولة لتلويث فضائه بسموم تنفثها جماعات التطرف بكل أشكاله، (اللقاء) توقف عند غزارة الأنشطة المشتركة التي نظمها طرفا الاتفاقية في عهد النائبة الإقليمية السابقة، استفاد منها تلاميذ من مؤسسات تعليمية بالعالمين الحضري والقروي، ومنسقي ومنسقات أندية المواطنة وحقوق الإنسان، ومدرسات وإداريات وذلك دعما لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى المشاركة في تظاهرات جهوية ودولية.....

اللقاء وقبل أن يخلص إلى الالتزام بإعطاء نفس قوي لاتفاقية الشراكة التي تجمع الوزارة الوصية بالمؤسسة الحقوقية الوطنية المنصوص عليها في الفصل 161 لدستور يوليوز 2011، كان قد استعرض جملة من الصعوبات التي تعترض تمتع التلاميذ بالحق في التعليم الجيد والناجع، مما يخل بتكافؤ الفرص بينهم.

933/1/7

تنظم حول موضوع «تشغيل السجناء آلية أساسية لتهييئهم للإدماج»

تشغيل السجناء موضوع ندوة تحتضنها الرباط

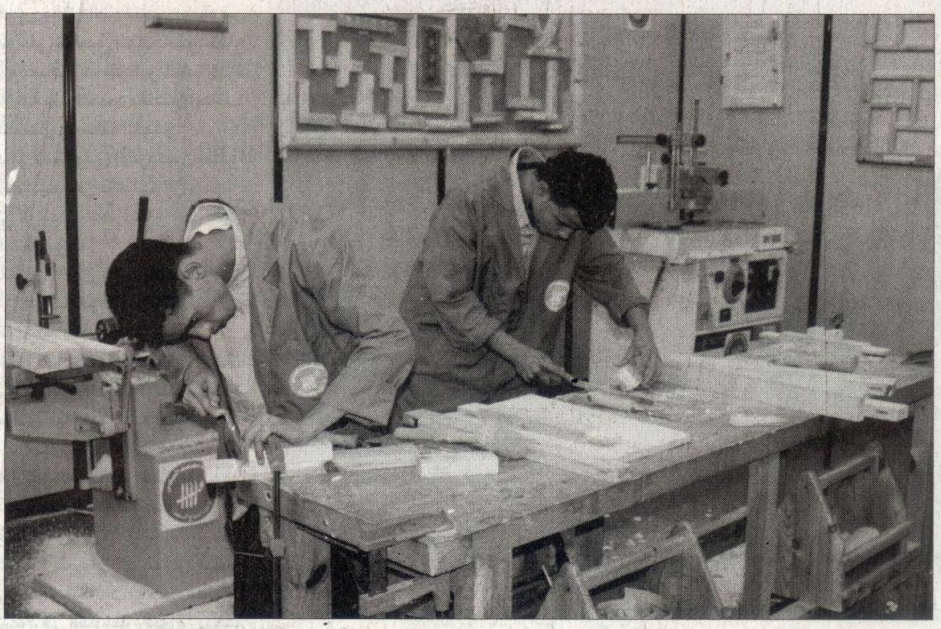

نورالدين عفير

تنظم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، اليوم الخميس، ندوة حول موضوع تشغيل السجناء «آلية أساسية لتهييئهم للإدماج»، تروم وضع إطار مرجعي لتحيين منظومة القانون المنظم للسجون حول تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية واستخلاص الممارسات الجيدة في المجال. وتهدف الندوة التي تنظم بشراكة مع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس لإعادة ادماج السجناء والاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى تكريس البعد الحقوقي والاجتماعي والتنموي وكذا المقاربة الإدماجية للسجناء المستفيدين بعد الإفراج، مع إعمال المقاربة التشاركية بين مختلف المؤسسات والقطاعات المعنية والمهتمة في بلورة هذه الأهداف.

ويتم على هامش الندوة التي سيحتضنها مركز الاستقبال والندوات لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين بالرباط اعتبارا لأهمية الموضوع، توقيع مذكرة تفاهم بين الشركاء المنظمين، تروم إحداث آلية يسند إليها مهمة تتبع ودراسة المقترحات والتوصيات المنبثقة عن أشغال الندوة، بالإضافة إلى توسيع نطاق التشاور وتبادل الخبرات مع كافة الفعاليات المعنية لبلورة إطار قانوني وتنظيمي يمكن من إرساء انطلاقة ناجحة لبرنامج تشغيل السجناء بالمؤسسات السجنية.

في السياق نفسه، توصلت «المغربية» ببلاغ من المندوبية العامة يتضمن برنامج الندوة التي من المرتقب أن يحضرها محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الادماج، وعبد-السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، ومولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وممثل عن مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، وممثلين عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل توقيع مذكرة تفاهم حول برنامج تشغيل السجناء.

وسيتخلل أشغال الندوة عرض مجموعة من المداخلات، حيث ستتطرق المندوبية العامة إلى «الأهداف، التحديات والإشكاليات المطروحة حول تشغيل السجناء»، فيما ستقدم مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء مداخلة حول موضوع «البعد الاجتماعي والإدماجي في مقاربة تشغيل السجناء»، بينما ستشمل مداخلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية موضوع «تشغيل السجناء: الإطار القانوني والحماية الاجتماعية»، بينما سيناقش ممثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب مداخلة حول موضوع «تشغيل السجناء من طرف القطاع الخاص.. المنافسة، التنمية والمصلحة الاجتماعية للسجناء».

ويتضمن برنامج الندوة أيضا مداخلة ممثل المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل حول موضوع «التكوين المهني مدخل أساسي لتشغيل السجناء»، سيتلوها تعقيب من طرف خبير مغربي، على أن تتواصل المداخلات، حيث سيتطرق المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى «تشغيل السجناء: المرجعية الحقوقية ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص»، ستتلوها مداخلة ممثل المرصد المغربي للسجون حول موضوع «تشغيل السجناء بين الحق والواجب»، ثم عرض تجارب من طرف خبراء بثلاث دول أجنبية، ثم تعقيب من طرف خبير مغربي، على أن تختتم أشغال الندوة بتلاوة التوصيات المقررة من طرف المؤسسات المشاركة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الصبار يشارك في نقاش بجنيف مع المقرر الأممي حول التعذيب

5238/2

شارك الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، يوم الثلاثاء، بجنيف، في نقاش مع المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب خوان مينديز.

وتم خلال هذا اللقاء، الذي انعقد بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التركيز على المقاربة التي يجب اعتمادها لحماية المجموعات الهشة، وخاصة النساء والأطفال، والتي يتم في بعض الأحيان تجاهل حقوقهم وحاجياتهم.

وأعرب الصبار بهذه المناسبة عن ارتياحه للإجراءات الوقائية والتأديبية التي اتخذتها الحكومة لمحاربة التعذيب والإفلات من العقاب، مذكرا بأن الحكومة انخرطت لفائدة ممارسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والتي ينص عليها البرتوكول الاختياري للاتفاقية ضد التعذيب.كما نوه بنشر وزارة العدل والحريات والمديرية العامة للأمن الوطني دوريات متعلقة بالإجراءات الوقائية ضد التعذيب، وحماية الضحايا والشهود وضمان حقوق الدفاع.

وأضاف الصبار أن الحكومة صادقت على سياسة تروم التكوين والتحسيس لفائدة الأشخاص المكلفين بتطبيق القانون بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أبرز الأمين العام العمل الذي يقوم به المجلس من أجل نقاش جدي شفاف وشامل حول الوقاية من التعذيب من خلال ورشات للتفكير حول إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. هذه الورشات، التي يتم وضع تصور لها بتشاور مع الفاعلين الوطنيين والدوليين، تهدف بالأساس إلى تعميق التفكير حول بنية وعمل هذه الآلية.

وتمحورت هذه المناقشات أيضا حول التحديات التي تواجه المقرر الخاص والمدافعين عن حقوق الإنسان في التحسيس بهذه الظاهرة في أفق القضاء عليها في جميع أنحاء العالم.

ودعا مينديز في هذا الإطار الدول إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة العنف الأسري والممارسات المشينة كالزواج القسري والمبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء.

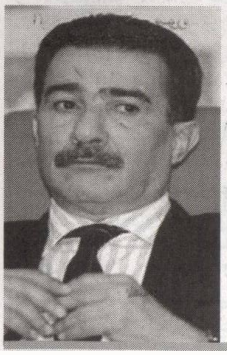

المغرب يطالب بتأجيل زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمناهضة التعذيب

الرباط – «القدس العربي»: أعلن خوان مانديز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمناهضة التعذيب، الثلاثاء، في جنيف عزمه القيام بزيارة متابعة للمغرب، خلال السنة الجارية، وذلك استجابة للدعوة التي سبق ووجهتها له السلطات المغربية، وهي الثانية له للمملكة في ظرف ثلاث سنوات.

وأبدى أمام الجلسة العامة في مجلس حقوق الإنسان، في الحوار التفاعلي حول مناهضة التعذيب، رغبته في القيام بزيارة المتابعة خلال سنة 2016، والتي تأتي بعد الزيارة التي قام بها سنة 2012، معرباً عن شكره للمغرب على الدعوة.

واكد المقرر الخاص أنه ينتظر من السلطات المغربية برمجة تاريخ للزيارة، لن يتمكن، بحسب مصدر دبلوماسي مغربي، من إجرائها، لكون مهمته على رأس الولاية الأممية المكلفة بمجال التعذيب، ستنتهي في تشرين الاول/ أكتوبر المقبل، وهو التاريخ الذي يتزامن مع الانتخابات التشريعية المغربية المرتقب إجراؤها في السابع من الشهر نفسه.

ونقل موقع هسبرس عن مصدر دبلوماسي مغربي أن الرباط طالبت بتأجيل الزيارة إلى ما بعد الانتخابات، لكون الأجندة التي تسبقها لن تسمح للمسؤولين المغاربة بملاقاة المقرر الأممي، وهو الأمر الذي أبلغ به السفير الدائم للمغرب بمجلس حقوق الإنسان، محمد أوجار، خوان مانديز خلال لقاء لهما على هامش الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

وكشف المسؤول المغربي للمقرر الأممي أن المغرب يرحب دائماً بزيارات المقررين الأممين، حيث تم استقبال 11 مقرراً، وأن هذه الزيارات، لاسيما المتعلقة منها بالمتابعة، تواكب التحولات والإصلاحات التي يعرفها خصوصا في المجال الحقوقي.

وتقول الرباط ان اللقاءات التي ستجمع مانديز بالمسؤولين المغاربة، تهمّ، أساساً، كلاً من وزير الداخلية محمد حصاد، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وهما الوزيران المشرفان على العملية الانتخابية وان زيارة المتابعة التي يفترض أن يقوم بها مانديز للرباط يجب أن تبرمج بعد تشرين الاول/ أكتوبر، لكون الفترة التي يقترحها مرتبطة بالاستعداد للانتخابات، بعدها شهر رمضان، ثم الحملة الانتخابية، وبالتالي فإن المقرر الأممي المقبل هو من سيزور المملكة، وليس مانديز.

ودعا المقرر الخاص للأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، خوان مانديز، في تقرير له بخصوص زيارة المغرب خلال الفترة من 15 إلى 22 ايلول/ سبتمبر 2012، الحكومة المغربية إلى ضرورة مواصلة تعزيز التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مسجلا استمرار بعض حالات المعاملات القاسية في القضايا الجنائية ذات الصلة بالأزمات والاحتقانات الكبرى، وحالات أخرى محدودة ومعزولة تتعلق بقضايا الحق العام، والتي لا تمارس على نطاق واسع أو بشكل ممنهج.

كما طالب السلطات المغربية بمواصلة الجهود في مجال ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية ذات الصلة بموضوع التعذيب، لاسيما في ما يتعلق بالمنظومة الجنائية، وتعريف التعذيب، وتحديد المسؤولية الجنائية حوله وضمانات المحاكمة العادلة، والاتصال بالمحامي، ومدة الحراسة النظرية، والإثباتات المتعلقة بالتعذيب، وحجية محاضر الشرطة القضائية، وتعزيز مساهمة دور الطب الشرعي في إثبات حالات التعذيب، وفتح تحقيقات سريعة وناجعة في حالة وجود ادعاءات أو مؤشرات حول وجود التعذيب، ومعاقبة الأشخاص المتورطين في ذلك، وتعميم نظام المراقبة الإلكترونية لأماكن الحراسة النظرية.

وكشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء، بجنيف، إعداد الحكومة المغربية مشروع قانون حول مؤسسته الوطنية، للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، يمنحها آليات وقائية لمنع التعذيب في المملكة.

وقال الصبار في الدورة الواحدة والثلاثين من مجلس حقوق الإنسان «تم إعداد مشروع قانون جديد للمجلس الوطني، وذلك في إطار تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، إذ تعهدت الحكومة المغربية باحتضان المجلس للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ضمن بنيته التنظيمية».

ويضطلع المجلس بموجب القانون الجديد، بأدوار الآليات المنصوص عليها في الصكوك الدولية، وقال الصبار انه إلى جانب الآلية الوقائية لمنع التعذيب،

هناك آلية الإنصاف لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات، وآليتا المتابعة والإنصاف المنصوص عليهما في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة».

ويأتي مشروع القانون الجديد، الذي من المنتظر أن يعتمده البرلمان في دورته الربيعية المقبلة، بعد إيداع المغرب صكوك الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، تفعيلا لمقتضيات دستور 2011.

وأوضح الصبار، أنه من أجل ضمان فعالية هذه الآليات، أحدث المجلس الوطني مركزا وطنيا للتدريب على حقوق الإنسان، يطمح أن يقوم بدور فعال على المستوى الإقليمي والقاري، مشددا على ضرورة تعزيز قدرات المتدخلين جميعاً.

ورحب المجلس الوطني لحقوق الانسان بالإجراءات التأديبية والزجرية ضد عدد من المكلفين بإنفاذ القانون، والتي شهدها المغرب، منوهاً بإصدار مذكرات تروم منع التعذيب وحماية الضحايا والشهود وضمان حقوق الدفاع.

وأكد أن المؤسسة التي يشغل أمانتها العامة تقوم بتحريات بشأن ادعاءات وحالات تعذيب معزولة في أماكن الاحتجاز، أشار إلى أن الحكومة المغربية تبنت سياسة للتدريب لصالح المسؤولين عن إنفاذ القانون، وذلك بالتعاون مع المجلس الوطني، كاشفاً أنه تم تدريب أكثر من 600 عنصر أمن من مختلف الرتب، وأوصى الحكومة بتعميم هذه التداريب على كل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

http://www.alquds.co.uk/?p=496778

أوجار: الله أكرمنا بمحمد السادس .. والتحامل يستهدف المملكة

الخميس 10 مارس 2016 - 10:00 محمد بلقاسم من جنيف

قال محمد أوجار، السفير المغربي الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف، إنه "من حسن حظ المغرب وجود الملك محمد السادس"، وذلك في سياق حديثه عن "الربيع العربي"، وما تعيشه العديد من الدول، في مداخلة له أمام مجموعة من الفعاليات الحقوقية المغربية، برئاسة خديجة المرزازي، عن الوسيط من أجل الديمقراطية.

وأضاف أوجار، اليوم الأربعاء، في لقاء تواصلي بمجلس حقوق الإنسان، على هامش الدورة الواحدة والثلاثين: "مع الربيع العربي أكرمنا الله بالملك محمد السادس"، مؤكدا أنه "عوض أن تنزل الشرطة والجيش، كما وقع في العديد من الدول العربية، تمت الإصلاحات عن طريق الدستور الجديد".

وشدد السفير المغربي، في لقائه مع الفعاليات التي حضرت **في إطار التكوين الذي يشرف عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، على ضرورة "مرافقة المجتمع للإصلاحات، لأننا نعيش في مجتمع يعرف تحولات"، مركزا في هذا الاتجاه على "أهمية محاربة التعذيب، بمساهمة الجميع، وبموازاة مع الآليات الوطنية، والخبرة الطبية؛ ولتحقيق ذلك لابد من إسقاط العديد من الطابوهات".

وسجل أوجار أنه "يجب أن نواجه مشاكلنا، ومنها الاعتقال الاحتياطي الذي يتجاوز نسبة 40 في المائة، واعتماد العقوبات البديلة؛ كما أن السلطة القضائية مطالبة بالمزيد من الإصلاحات"، مبرزا أن "هذه النسبة من الاعتقال الاحتياطي تعد كبيرة جداً، وتقتضي بذل جهد مضاعف للقضاء عليها".

"لا يجب أن نتحدث كلاما ديماغوجيا؛ لأننا بلد يعيش انتقالا ديمقراطيا، وتم حل العديد من الإشكالات"، يقول أوجار، مضيفا: "نحن في مسار الأساس فيه الإجماع على الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها الإسلام والملكية، والاختيار الديمقراطي، والوحدة الوطنية، لكن نختلف في العديد من الأمور"؛ منبها إلى أن "هناك تحاملا على المغرب لأنه البلد الأول على المستوى التنموي والديمقراطي في المنطقة".

وأوضح أوجار في هذا السياق: "نحن في مواجهة يومية ضد مخطط يستهدف المغرب في جميع المجالات، فحتى التي تهم المناخ يتم تسييسها"، مبرزا أنه "داخل المنظومة الأممية هناك لجوء إلى مساندة خطاب المظلومية، وهي حرب للاستنزاف طويلة المدى".

http://www.brefac.com/news_details.php?t=%D8%A3%D9%88%D8%AC%D8%A7%D8%B1:%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%20%D8%A3%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%86%D8%A7%20%D8%A8%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%20..%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%84%20%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9&id=85504

http://m.hespress.com//politique/298052.html

المقررة الأممية حول الحق في التغذية تشيد بمخطط المغرب الأخضر وتعتبره نموذجا يحتذى به

حسن أنفلوس

أشادت المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول الحق في التغذية، هلال إيلفر أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الاثنين الماضي بجنيف، بمخطط المغرب الأخضر واعتبرته نموذجا يحتذى به في مجال الأمن الغذائي لبلدان المنطقة. وقالت المقررة الأممية خلال نقاش تفاعلي حول زياراتها للفيليبين والمغرب، إن مخطط المغرب الأخضر "يتضمن مجموعة من المؤهلات لتحويل القطاع الفلاحي إلى مصدر قار للنمو والتنافسية والتنمية الاقتصادية، على نطاق واسع".

وأوضحت إيلفر أن "المخطط يضطلع بدور حاسم في تحسين الأمن الغذائي ويشكل مصدر إلهام بالنسبة لباقي بلدان المنطقة كنموذج للممارسات الجيدة"، مبرزة أن المغرب حقق تقدما مهما في السنوات الأخيرة على طريق القضاء على الفقر المدقع والمجاعة، وأشارت إلى أن "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في هذه الإنجازات الجديرة بالثناء".

وأكدت في السياق نفسه، على أهمية السياسات والاستراتيجيات التي تم وضعها من أجل ضمان الحق في تغذية ملائمة بغرض تفعيلها على أحسن وجه. ونوهت إيلفر بالإرادة السياسية للمملكة من أجل محاربة الآثار السلبية للتغيرات المناخية والتي تشكل تهديدا إضافيا للأمن الغذائي العالمي. وأبرزت المقررة الخاصة "الجهود الملموسة" المبذولة من أجل تعزيز التجهيزات والبنيات الضرورية وتطويرها بالداخلة ونواحيها، مشيرة إلى أن الساكنة المحلية تستفيد بشكل كبير من المشاريع الفلاحية وفي قطاع الصيد البحري. كما دعت إلى اتخاذ إجراءات لمحاربة آثار البطالة في صفوف الشباب والنساء والفوارق بين الجهات وكذا بين المناطق الحضرية والقروية.

وخلال الاجتماع ذاته، أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب واع بالتحديات المرتبطة بالحق في التغذية، وخاصة المخاطر المرتبطة بالقطاع الفلاحي وعلى رأسها الجفاف والتغيرات المناخية والهشاشة. وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان "يحث الحكومة على تفعيل التوصيات المرتبطة بإصدار قانون حول الحق في التغذية، والتقليص من الفقر، وحماية البيئة والحق في التغذية لفائدة النساء والأطفال والأشخاص المعاقين" ودعا الصبار جميع الأطراف المعنية إلى تعميق النقاش حول آثار التغيرات المناخية على الحق في التغذية وذلك خلال المؤتمر العالمي حول المناخ (الكوب 22) والذي ستحتضنه مدينة مراكش في نونبر المقبل.

الصبار يشارك في نقاش بجنيف مع المقرر الأممي حول التعذيب

جنيف – شارك الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أمس الثلاثاء، بجنيف، في نقاش مع المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب خوان ميندیز.

وتم خلال هذا اللقاء، الذي انعقد بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التركيز على المقاربة التي يجب اعتمادها لحماية المجموعات الهشة، وخاصة النساء والأطفال، والتي يتم في بعض الأحيان تجاهل حقوقهم وحاجياتهم.

وأعرب السيد الصبار بهذه المناسبة عن ارتياحه للإجراءات الوقائية والتأديبية التي اتخذتها الحكومة لمحاربة التعذيب والإفلات من العقاب، مذكرا بأن الحكومة انخرطت لفائدة ممارسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، والتي ينص عليها البرتوكول الاختياري للاتفاقية ضد التعذيب.

كما نوه بنشر وزارة العدل والحريات والمديرية العامة للأمن الوطني دوريات متعلقة بالإجراءات الوقائية ضد التعذيب، وحماية الضحايا والشهود وضمان حقوق الدفاع.

وأضاف السيد الصبار أن الحكومة صادقت على سياسة تروم التكوين والتحسيس لفائدة الأشخاص المكلفين بتطبيق القانون بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، أبرز الأمين العام العمل الذي يقوم به المجلس من أجل نقاش جدي شفاف وشامل حول الوقاية من التعذيب من خلال ورشات للتفكير حول إحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب. هذه الورشات، التي يتم وضع تصور لها بتشاور مع الفاعلين الوطنيين والدوليين، تهدف بالأساس إلى تعميق التفكير حول بنية وعمل هذه الآلية.

وتمحورت هذه المناقشات أيضا حول التحديات التي تواجه المقرر الخاص والمدافعين عن حقوق الإنسان في التحسيس بهذه الظاهرة في أفق القضاء عليها في جميع أنحاء العالم.

ودعا السيد ميندیز في هذا الإطار الدول إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة العنف الأسري والممارسات المشينة كالزواج القسري والمبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء.

http://www.alkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D8%A8%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8_a77438.html

احتقان في انزكان تزامنا مع محاكمة الناشط الحقوقي الصحراوي

سعيد مكراز 10/3/2016 - 7:25

شهدت الساحة المقابلة للمحكمة الابتدائية لانزكان ،وقفة تضامنية حضرها ازيد من 200 شخص ،تزامنا مع محاكمة" الحسن الصحراوي" الناشط الحقوقي وعضو الجمعية المغربية لحقوق الانسان ومسؤول بحزب الطليعة، الذي تم ايقافه يوم 28 فبراير الماضي حين دخل في مشاداة كلامية مع أحد العناصر الامنية بمدينة ايت ملول ، وتحول الامر الى اعتقاله بعد ان وجهت له السلطات الامنية تهمة " إهانة موظفيين عموميين اثناء مزاولتهم لمهامهم" ، وقد عرفت الوقفة حضور عدد كبير من الساكنة والطلبة المنحدرين من منطقة "تغجيجت" التي ينتمي اليها "الصحراوي " ، وامتد التضامن ليصل داخل قاعة المحكمة حيث حج العشرات من المحامين الحقوقيين لمؤازرته ، والتمست هيئة الدفاع في دفوعاتها الشكلية منحه السراح المؤقت وأرجأت المحكمة البث في الملف إلى غاية 15 مارس الجاري، لإستدعاء الشهود.

وقد وجهت الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع اكادير مراسلة لكل من وزير الداخلية احمد حصاد ووزير العدل مصطفى الرميد ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار تطالبه من خلالها باعادة فتح التحقيق في ظروف وملابسات الاعتقال ، وفي تصريح لعبد العزيز السلامي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان باكادير لليوم 24 أشار هذا الاخير إلى أنه تفاجأ بكون الملف خال من اية قرينة تستدعي الادانة، و بالاحرى المتابعة في حالة اعتقال، فالمحضر يؤكد انه بعد الاطلاع على الفيديو، يتبين لمحرره انه خال من اي سب او شتم او اي شيء اخر، وأضاف المسؤول الحقوقي أن الفصل 263 من القانون الجنائي الذي يتابع بمقتضاه الصحراوي، لايجب أن يكون أداة في يد أحد لإشهاره في وجه كل منتقد لطريقة تصرف بعض المسؤولين، ولا أن تكون تهمة "إهانة موظف" التهمة الجاهزة لإذلال المواطنين وتركيعهم والتعسف في إستعمال الحق".

ومن جهته استنكر فرع تغجيجت لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي الاعتقال الذي كان بناء على " تهمة كيدية من طرف عنصرين امنيين بايت ملول، في محاولة يائسة منهما لتركيع المناضل وتاديبه على جراته في انتقاد تدبير الشان الامني بالمنطقة.وأعلن الحزب في بيانه "تضامنه المطلق واللامشروط مع المناضل الحسن الصحراوي، وطالب باطلاق سراحه فورا دون قيد او شرط. واعتبر المحاكمة في حالة اعتقال، يندرج ضمن مسلسل متواصل لتاديب كل من سولت له نفسه ان يعلن اصطفافه لجبهة رفض سياسة اذلال المواطنين والدوس على حقوقهم وكرامتهم"

الحجج الموضوعية لإلغاء اللائحة الوطنية

أضحى الشباب منذ سنوات حاضرا في قَلب النقاش السياسي والتداول العمومي، وفاعلا رئيسيا في الخطاب السياسي ومحركا جوهريا للرأي العام الافتراضي وأوضحت العديد من الدراسات والأبحاث على أن الرجة الثورية أو ما عُرف إعلاميا بالربيع العربي قاده جيل من الشباب سواء في الحشد أو في التعبئة أو في التدافع اليومي داخل ساحات الاحتجاج ووسط جدران ووسائل التواصل الاجتماعي.

ولما نعود إلى النقاش الذي أُثير نتيجة عزم وزارة الداخلية بشأن تعديل جزء من القانون التنظيمي رقم 11-27 المتعلق بمجلس النواب وسيما المواد رقم 1 و5و 23 و85 المنظمة للائحة الوطنية، طفت إلى السطح أطروحتين متعارضتين، الأطروحة الأولى: تدافع على بقاء اللائحة الوطنية سواء المخصصة للشباب أو النساء باعتبارها تمييزا إيجابيا يحمل نوعا من الإرادوية التي تضخ نفسا جديدا للمؤسسة التشريعية ،كما أن فكرة التميز الإيجابي مبنية على تدخل المشرع من أجل تيسير فرص مناسبة ومواتية لفئات لا يسمح لها الاقتراع العام المباشر بصيغته التقليدية بتمثيليتها ،ويضيف أنصار اللائحة الوطنية على أنه لا توجد حجج موضوعية لإلغاء اللائحة الوطنية، وفي المقابل هناك أطروحة ثانية: ترافع من أجل إلغاء اللائحة الوطنية على اعتبارها تشكل ريعا سياسيا وتضمن لأصحابها مقاعد برلمانية مريحة ولا تعكس كفاءة النخب، وبدل أن يستفيد منها قواعد ومناضلي الأحزاب تم توظيفها للمقربين من القيادات السياسية.

بناء على التقديم المشار إليه أعلاه يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

– الملاحظة الأولى: نلفت النظر إلى أن إجراء الكوطا الشبابية لم يكن حاضرا سواء في مطالب احتجاجات حركة 20 فبراير، أو في ثنايا خطاب 9 مارس 2011، كما أن مذكرات الأحزاب السياسية والهيئات الشبابية التي رفعت إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور لم تقترح التنصيص على إجراء الكوطا الشبابية، مما يجعل موضوع اللائحة الوطنية المخصصة للشباب موضوع غير مفكرا فيه سواء بالنسبة للمطالب الشبابية أو بالنسبة للفاعلين السياسيين.

– الملاحظة الثانية: لعل المتتبع للدساتير والقوانين الانتخابية المقارنة، سواء في الديمقراطيات العريقة أو الأنظمة السياسية لأمريكا اللاتينية التي خرجت من السلطوية أو الدساتير العربية الجديدة (تونس /مصر)، حيث لا يوجد في الأنظمة السابق ذكرها كل ما يذل على تخصيص كوطا شبابية في البرلمان.

أولا: حجة انعدام العدالة الدستورية

ينـص المشَرع الدُستوري في ديباجة وثيقة 29 يوليوز 2011 على مفاهيم: المشاركة والتعددية والمساواة وتكافئ الفُرص والعدالة الاجتماعية والتلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

المفـاهيم الدُستورية المومأ إليها أعلاه، صارت تُشَكل مبادئ فوق دُستورية موجهة للنظام القانوني وللقضاء الدستوري وللسلطات العُمومية بمفهومها العام وفق ما تُمليه بشَكل جَلي مُقتضَيات البَند الأول من الفصل السادس من دستور 29 يوليوز 2011، حيث أن القَانون هو أسمى تَعبير عن إرادة الأمة، والجَميع أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السُلطات العمومية، مُتساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له.

وحَري بنا الإشارة في هذا الصدد، أن تقنية الكوطا سواء المخَصصة للشباب أو النساء يتم العمل بِها في الدُول التي تُخضر لمرحلة الانتقال الدستوري أو في الأنظمة السياسية التي تتضمن نصوص دستورية تَحد وتعيق تمثيلية بعض الفئات ولاسيما الأقليات العرقية والدينية. أما في الحالة المغربية فهناك توجه دستوري جديد يُشجع على المشَاركة وِفق مبدأ المساواة وتلازم الحقوق مع الواجبات مع الاعتراف الدستوري بأن الانتخابات الحرة والنزيهة والشَفافة هي أساس مَشروعية التمثيل الديمقراطي.

وبالرغم من التأويل المهيكل للقانون التنظيمي رقم 11/27 الذي أصدره المجلس الدستوري في قراره الذي يحمل رقم 211/817 المؤرخ في 13 أكتوبر من سنة 2011، ولئن أجاز قرار المجلس الدستوري إجراء الكوطا، فإنه وفقا لذلك اعتبرها تدابير استثنائية مَحدودة في الزمن يتوقف العمل بها بمجرد تحقق الأهداف التي بررت اللجوء إليها وهو أمر يعود تقديره للمشرع الذي يسوغ له أيضا اعتماد تدابير قانونية أخرى، غير أسلوب الدائرة الانتخابية الوطنية، لمواصلة السعي لبلوغ تلك الأهداف. وهو ما يطرح على المشرع أن يعيد النظر في هذا الإجراء المؤقت، لكون التعويل على تقنية التمييز تؤثر على النظام التمثيلي إذا لم يتم تجاوزها بمبادئ تعكس فلسفة المساواة.

ثانيا: حجة غياب المساطر المنظمة للولوج إلى اللائحة الوطنية.

لما نُطالع القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية ولتنظيماتها الموازية سواء المرتبطة بالشبيبة أو بالقطاع النسائي لا نجد فيها مساطر أو إجراءات تُبين وتوضح كيفية اختيار الشباب أو النساء، إذ يلاحظ فراغ وفقر في النصوص المنظمة لمسالك الاستفادة من الترشح في اللائحة الوطنية، مما يجعل منافذ الاستفادة من فُرصة الالتحاق باللائحة الوطنية متروكة للسلطة التقديرية المتعسفة والواسعة للقيادات المؤثرة في الأحزاب السياسية ،وهذا ما يجعل الممارسة والتطبيقات العملية لإجراء الكوطا ينزاح إلى سيادة ظاهرة الولاءات ويدفع فئة عريضة من الشباب أن تتحول إلى مقطورة تابعة بشكل لا مشروط للقيادات الحزبية، وكل ذلك فتح المجال لممارسات غير ديمقراطية تسيئ لمبدأ التمييز الإيجابي وتؤثر سلبا على حضور الشباب داخل المؤسسات التمثيلية، وهنا يمكن استحضار مَقولة شهيرة في القانون المدني المعمق وهي : ''أعطني الواقع أعطيك القانون '' ،وفي واقع اللائحة الوطنية هناك واقع غير ديمقراطي مُرتبط بالولاءات والتبعية و هو ما أشار إليه الباحث هشام كركور في بحثه المعنون ''بالشبيبة الحزبية والعمل السياسي الشبيبة الاتحادية وشبيبة العدالة والتنمية نموذجا''.

ثالثا: حجة المساواة القانونية

يُعد إجراء الكوطا بشكل عام سواء المخصصة للشباب أو للنساء إجراءا يَضرب في مبدأ المساواة في الترشح للانتخابات، ويعد خرقا لمبدأ تكافئ الفُرص بين المترشحين، حيث هُناك مُترشحين برسم الدوائر المحلية في مُقابل مترشحين باللوائح الوطنية، وأن المترشح في الدائرة المحلية مُطالب بمجهودات لا ممدوحة عنها وباستعمال إمكانات بشرية ومادية أثناء الحملة ويوم الاقتراع، عكس المترشحين في اللائحة الوطنية حيث تكون الحظوظ ميسرة وبعيد عن التنافسية الحقيقية داخل الساحة الانتخابية بمفهومها المتعارف عليه.

لذلك، يدافع معارضو اللائحة الوطنية على أن مطلب إلغائها ليس نابع من تبخيس العمل السياسي، وإنما من أجل ضخ روح جديدة في المؤسسات التمثيلية، وجعل الاستحقاقات الانتخابية نابعة من التنافس الشريف والاستحقاق النزيه ومربوطة بعنصر الكفاءة على اعتبار أن التجربة أبانت عن ممارسة تجعل اللائحة الوطنية بمثابة ريع سياسي.

وفي هذه الحالة، واحتراسا من الاستمرار في الإخلال بالأنظمة الانتخابية باعتبارها قواعد قانونية من النظام العام، يتعين أن تعكس هذه الأخيرة النص الدستوري وأن تتلاءم مع المواثيق الدولية، في أفق استهداء المشرع بمراجعتها.

رابعا: حجة احتشام القيمة المضافة للائحة الوطنية.

يُعتبر الأستاذ حسن طارق في كتابه المعنون "الشباب، السياسة وقضايا الانتقال الديمقراطي " بأن الشباب ليس كُتلة مُتجانسة ولا طبقة اجتماعية ولا هوية اقتصادية نقية له..."

كان من المنتظر أن يشكل الشباب صوة لفئة عريضة من الشباب داخل مجلس النواب، حيث يتضح من خلال تجربة أربع سنوات ونيف كون الشباب لم يشكل كتلة مُوحدة ومنسجمة ترافع من أجل توجيه والدفاع عن السياسات عمومية ذات الصلة بالمواضيع الملتصقة بالشباب من قبيل التشغيل والتعليم والرياضة والمشاركة ،وكان من المفترض أن تضغط الفئات الشابة لحظة إعداد ومناقشة البرنامج الحكومي حيث نجد أن الحكومة لم تجعل المسألة الشبابية ضمن محاور أولوياتها ، وظهرت محدودية انسجام وتكتل الفئات الشابة خلال مناقشة مشاريع قوانين المالية إلا أن الشباب داخل مجلس النواب تماهى مع مواقف الفرق والمجموعات النيابية التي يمثلها وانشطر داخل تقسيم الحكومة في مُقابل المعارضة وكان أكثر انضباطا للأحزاب على حساب القضايا المرتبطة بالشباب.

خامسا: حجة غياب الاعتراف المؤسساتي باللائحة الوطنية.

بالاطلاع على التقارير والتوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا نجد فيها ما يُثمن أو يدفع في اتجاه الاستمرار في تبني اللائحة الوطنية خاصة المتعلقة بالشباب، ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى التفاف وتجاوز الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 للائحة الوطنية المخصصة للشباب، واقترحت مجموعة من التوصيات في المحور الرابع المعنون بتشجيع المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صناعة القرار ،وبدون أي إشارة إلى اعتماد إجراء اللائحة الوطنية المخصصة للشباب حيث ركزت على ترسيخ قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب وتقوية المشاركة الجمعوية المواطنة للشباب وتقوية الكفاءات الجمعوية للشباب وإشراك الشباب في صنع القرارات التي تتخذ في إطار السياسات العمومية بشأنه وفي الحكامة المحلية من خلال المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ،بالإضافة إلى تشجيع المشاركة السياسية للشباب من خلال دعم الحملات الإخبارية التي تدعوا الشباب إلى المشاركة السياسية كناخبين أو كمنتخبين أو كملاحظين.

إن تحليلا لمجموعة من الحجج يجعلنا نخرج بخلاصة أولية (قابلة للنقاش) مَقتضاها الجنوح إلى إلغاء أو مُراجعة اللائحة الوطنية المخصصة للشباب ،وذلك من أجل تعزيز العمل السياسي للشباب في أفق تأسيس جبهة شبابية ترافع من أجل أن تكون ممثلة بشكل قوي داخل المؤسسات التمثيلة وغيرها ، من خلال إجبار الكتاب العامون على منح تزكيات للشباب للترشح في اللوائح المحلية ،والعمل على دفع وزارة الداخلية لتقديم تحفيزات مالية للأحزاب التي ترشح الشباب في مقدمة الدوائر المحلية ،وهنا سنكون انتقالنا من مقاربة السعي والتهافت من أجل الكوطا إلى مرحلة المطالبة بالتمثيلية الحقيقية للشباب داخل المشهد السياسي.

باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية

http://www.barlamane.com/avis/120566/

Mme Bouaïda préside la conférence-débat sur « Le changement climatique et les préoccupations de genre »

A l'occasion de la célébration de la Journée Internationale de la femme, la Ministre Déléguée auprès du Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération Mme Mbarka Bouïda a présidé le Mercredi 09 Mars 2016, , une conférence-débat autour du thème « Le changement climatique et les préoccupations de genre ».

Ont pris part à cette conférence, Madame Bassima Hakkaoui, Ministre de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social, Madame Hakima Haité, Ministre Déléguée auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargée de l'Environnement, Monsieur Nizar Baraka, Président du comité scientifique de la COP22, Président du Comité économique, social, et environnemental , **Monsieur Driss El Yazami, Chargé des relations avec la société civile de la COP22, Président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, Monsieur Kamal Lahbib, Représentant de la « Coalition marocaine pour la justice climatique » et Madame Leila Rhiwi, Présidente du Groupe thématique genre des Nations Unies au Maroc et Représentante de l'ONU Femmes pour le Maghreb.

Selon le communiqué de presse du Ministère des Affaires Etrangères, cette conférence-débat a été l'occasion d'engager un échange autour des solutions qui permettront d'intégrer le genre dans l'approche du climat, aux niveaux national et local, et d'identifier des actions concrètes afin de concevoir et de mettre en œuvre des « politiques nationales relatives au climat soucieuses de l'égalité des sexes ». Ce sera également une opportunité pour mettre en relief les initiatives d'adaptation au changement climatique sensibles au genre mises en œuvre au Maroc.

Lors de cette conférence, Mme Bouïda a, enfin, mis en exergue les initiatives et les actions en cours de réalisation par le Royaume liant les questions du climat et du genre en vue d'adapter son corpus juridique et de se mettre au diapason des sociétés ayant depuis longtemps compris la nécessité d'imbriquer l'examen de la question du climat en étroite corrélation avec celle du genre.

Organisée en partenariat avec les Nations Unies, cette manifestation s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des Objectifs de Développement Durable et de l'organisation, en novembre prochain au Maroc, de la 22ème Conférence des Parties à la Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements climatiques (COP22).

A rappeler que la Journée internationale de la femme constitue un moment privilégié pour interpeller les gouvernements sur leurs engagements en faveur de la promotion et de la protection des droits des femmes, conformément aux conventions internationales.

شارك المقال
Facebook Twitter Pinterest

http://www.anbaelyoum.com/mme-bouaida-preside-la-conference-debat-sur-le-changement-climatique-et-les-preoccupations-de-genre/

Mme Bouaïda préside la conférence-débat sur « Le changement climatique et les préoccupations de genre »

A l'occasion de la célébration de la Journée Internationale de la femme, la Ministre Déléguée auprès du Ministre des Affaires Etrangères et de la Coopération Mme Mbarka Bouïda a présidé le Mercredi 09 Mars 2016, , une conférence-débat autour du thème « Le changement climatique et les préoccupations de genre ».

Ont pris part à cette conférence, Madame Bassima Hakkaoui, Ministre de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social, Madame Hakima Haité, Ministre Déléguée auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargée de l'Environnement, Monsieur Nizar Baraka, Président du comité scientifique de la COP22, Président du Comité économique, social, et environnemental , **Monsieur Driss El Yazami, Chargé des relations avec la société civile de la COP22, Président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, Monsieur Kamal Lahbib, Représentant de la « Coalition marocaine pour la justice climatique » et Madame Leila Rhiwi, Présidente du Groupe thématique genre des Nations Unies au Maroc et Représentante de l'ONU Femmes pour le Maghreb.

Selon le communiqué de presse du Ministère des Affaires Etrangères, cette conférence-débat a été l'occasion d'engager un échange autour des solutions qui permettront d'intégrer le genre dans l'approche du climat, aux niveaux national et local, et d'identifier des actions concrètes afin de concevoir et de mettre en œuvre des « politiques nationales relatives au climat soucieuses de l'égalité des sexes ». Ce sera également une opportunité pour mettre en relief les initiatives d'adaptation au changement climatique sensibles au genre mises en œuvre au Maroc.

Lors de cette conférence, Mme Bouïda a, enfin, mis en exergue les initiatives et les actions en cours de réalisation par le Royaume liant les questions du climat et du genre en vue d'adapter son corpus juridique et de se mettre au diapason des sociétés ayant depuis longtemps compris la nécessité d'imbriquer l'examen de la question du climat en étroite corrélation avec celle du genre.

Organisée en partenariat avec les Nations Unies, cette manifestation s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des Objectifs de Développement Durable et de l'organisation, en novembre prochain au Maroc, de la 22ème Conférence des Parties à la Convention-Cadre des Nations Unies sur les Changements climatiques (COP22).

A rappeler que la Journée internationale de la femme constitue un moment privilégié pour interpeller les gouvernements sur leurs engagements en faveur de la promotion et de la protection des droits des femmes, conformément aux conventions internationales.

http://www.anbaelyoum.com/mme-bouaida-preside-la-conference-debat-sur-le-changement-climatique-et-les-preoccupations-de-genre/

السيدة الحرة: أوضاع النساء لازالت تعاني من اختلالات عميقة .. رغم الإصلاحات السياسية والاقصادية والاجتماعية

التفاصيل نشر بتاريخ الأربعاء, 09 مارس 2016 19:20

اعتبرت جمعية السيدة الحرة للمواطنة وتكافئ الفرص، في بلاغ صحفي لها . توصل الموقع بنسخة منه . أن أوضاع النساء لا زالت تعرف العديد من الاختلالات العميقة على كل المستويات، رغم انخراط المغرب، في العقود الأخيرة، في صيرورة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، "والتي لامس جانب منها حقوق المرأة" . يقول البلاغ . .

البلاغ الصحفي، أرجع ارتفاع مستوى مطالب الحركة النسائية، لتلك الاختلالات العميقة التي لا زالت تمس المرأة، سعيا إلى تقليص الفوارق الصارخة بين النساء والرجال في أكثر من مجال، "حسب ما تقره التقارير الوطنية : المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، و المندوبية السامية للتخطيط." . يضيف البلاغ . .

وتتابع الجمعية في ذات البلاغ، أنه بالرغم من كل ذلك، فقد تمكنت النساء من تحقيق قفزة نوعية ومكاسب مهمة في مختلف المجالات، بفضل تلاحم القوى النسائية والديمقراطية التي تؤمن بالمساواة والإنصاف والعدالة الإجتماعية.

وفي هذا الإطار . يضيف البلاغ الصحفي . "تخليدا لليوم العالمي للمرأة، وفي إطار تفعيل استراتيجيتها لتحقيق مشروعها الفكري المرتكز على إشعاع ثقافة المساواة بين النساء والرجال بدون تحفظ، تفتح جمعية السيدة الحرة للمواطنة وتكافؤ الفرص نقاشا عموميا في الموضوع من خلال الندوة الفكرية حول: المساواة في المغرب بين التشريع و الواقع" بشفشاون يوم 12 مارس الجاري، بقاعة الندوات بمركب محمد السادس للثقافة والفنون والرياضة بشفشاون، على الساعة الرابعة بعد الزوال، والتي تعتبر "مناسبة لإثراء النقاش حول مجموعة من المجالات، التي بات من الضروري إعمال مبدإ المناصفة بين الرجل والمرأة فيها، **وحول أقوى توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهي المساواة في الإرث**".

http://www.anbaae.com/societe/4049-2016-03-09-19-20-46

النساء السلاليات في المغرب .. قصة حرمان من الإرث مستمرة

09-03-2016

تمنع العادات والأعراف في المغرب، تحديدا في المناطق التي تضم الأراضي الجماعية أو ما يسمى بأراضي "الجموع" عددا كبيرا من نساء البلاد يحملن اسم "السلاليات" من الحصول على نصيبهن في الإرث، مخافة أن تتزوجن من رجال خارج نطاق القبيلة، وبالتالي تعود إلى غرباء الأرض.

ويشرع هذه الأعراف في المغرب، في 4563 قبيلة، قانون يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي للمغرب.

"سعيدة" واحدة من "النساء السلاليات" قضت نحو 26 من عمرها فوق أرض آبائها، وحينما لم تستفد من إرثها من والدها، ولم يسمح لها بالتصرف فيه، اختارت أن تعرف بقضية جماعتها في المنابر الحقوقية.

بدأت حكاية سعيدة، منذ 4 سنوات، حيث تم بيع أرض لشركة عقارية بمدينة بوقنادل، واستفاد منها الرجال، لكن هذه المرأة ووالدتها والآلاف من النسوة خرجن خاويات الوفاض.

تقول سعيدة، بنبرة تحدٍّ ممزوجة بمعاناة ورثتها عن أمها "لا يمكن التحدث عن حقوق الإنسان والمرأة، ولا تزال النساء ببلدي لا يستفدن من الإرث" مضيفة "عمري 26 سنة، ترعرعت فوق هذه الأرض التي ورثناها أباً عن جد، وأنا وأمي لا نستفيد من الإرث، ونساء البلدة لا يستفدن أيضًا من الإرث أو في حالة بيع الأراضي".

تستيقظ سعيدة صباحًا، وتساعد أسرتها في أعمال البيت والحقل، لكن عقلها لا يكل عن التفكير في مصيرها ومصير نسوة البلدة، ولسان حالهن الإنصاف في زمن المناصفة.

تستكمل حديثها بعدما تتفقد بأم عينها الأراضي الشاسعة التي تعبت نسوة البلدة في حرثها أو المساعدة على ذلك وتقول "نطالب فقط بالعيش الكريم، والاستفادة من الأرض التي ورثناها عن آبائنا، فأين سنذهب إذا لم نستفد، سنجد أنفسنا مشردين، فالمرأة السلالية لا تستفيد منذ عقود من الزمن، ولا يعقل أن يستمر الأمر هكذا، على الرغم من الحقوق التي استفادت منها المرأة المغربية مؤخرًا".

وانتقدت سعيدة، الأحزاب في بلادها التي لم تتدخل من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، واعتبرت أنه تم بيع أرض بلدتها التي تبلغ 350 هكتارًا منذ 2007، واستفاد الرجال عام 2011 ، إلا أن نساء المنطقة لم يستفدن، وتم إقصاؤهن بشكل نهائي، ومن بين 6 آلاف شخص يحق له الاستفادة، توجد ألفي امرأة".

جارة لـ "سعيدة"، بلغت من العمر عتيا، ومطلقة منذ 3 عقود، ولا يحق لها الاستفادة من أرضها، لتستمر معاناتهن في انتظار غد أفضل، وهي تحمل بين ظهرانيها حفيدتها، وكأن لسان حالها يتطلع لمستقبل مغاير لحفيدتها.

وتعتبر موافقة النواب ضرورية بالنسبة لجميع القرارات المتعلقة بممتلكات القبيلة، سواء تعلق الأمر بالمعاملات، أو قسمة الممتلكات.

ويتم توزيع مدخرات هذه القبائل عن طريق تهيئة لوائح المستفيدين، بعد التصديق عليها من قبل مجلس الوصاية (حكومي يضم ممثلين عن بعض الوزارات) طبقًا للقوانين المعمول بها، إلا أن الأعراف والتقاليد بالبلاد، تمنع النساء من الاستفادة، بذريعة بقاء الأراضي في ملكية القبيلة وعدم انتقالها إلى قبيلة أخرى، لأن النساء يمكن لهن أن يتزوجن من رجال القبائل الأخرى.

في هذا الإطار دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، إلى تعديل القوانين لضمان المساواة بين الرجال والنساء في الإرث. وأوصى في تقرير له بعنوان "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور" عرضه، المجلس أكتوبر الماضي، أوصى المجلس بـ"تعديل مدونة الأسرة (قانون الأسرة) بشكل يمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل فيما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه، وفي العلاقة مع الأطفال، وكذا في مجال الإرث".

هذه التوصية أثارت جدلا كبيرا قاده حزب ''العدالة والتنمية'' الذي يقود الحكومة المغربية، أن توصية المساواة في الإرث ''تجاوزاً لمؤسسة إمارة المؤمنين ومنطوق الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية لسنة 2003 الذي أكد فيه العاهل المغربي محمد السادس أنه بوصفه أميراً للمؤمنين ''لا يمكن أن يحل ما حرم الله أو يحرم ما أحل الله'' مشدداً على أن هذه التوصية ''تفتح جدلاً عقيماً حول مواضيع تنظمها نصوص قرآنية قطعية الثبوت والدلالة كموضوع الإرث''.

وقال المجلس العلمي الأعلى (مؤسسة رسمية للعلماء مختصة بالفتوى العمومية) في تقرير له، إنه ''لا مجال للرأي في طلب التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث، في الحالات المنصوص فيها، على التفاوت بينهما، كما ورد في الآية القرآنية ''يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين'' وغيرها، إذ لا اجتهاد مع وجود النص، كما هو مقرر في القاعدة الفقهية عند علماء الشريعة''.

لكن من جهة أخرى فالدستور المغربي نص على المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن التقاليد والاعراف لا تزال تحرم المرأة السلالية من الارث ومن الاستفادة من كراء أو بيع الأرض،

وليس هناك قانون يمنع المراة السلالية من الارث، إلا أن غياب القوانين التي تتيح لهذه النساء الاستفادة، يساهم في استمرار المشكلة.

http://www.trtarabic.tv/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86/

جمعية حقوقية : أوضاع مزرية وتعذيب ممنهج بسجن خريبكة

نورالدين ثلاج :

طالَبَ فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة بإعادة فتح تحقيق في كل الشكايات التي تقدم بها سجناء سابقون، قضوا عقوبتهم الحبسية بالسجن المحلي بخريبكة، حول تعذيبهم واتخاذ ما يلزم لإنصاف الضحايا، والعمل على حماية المشتكين من التعذيب وسوء المعاملة وعلى حماية الشهود، وكذا بإيفاد لجنة إنصات للسجناء للوقوف على ما يعانونه من أوضاع مزرية داخل السجن لأجل العمل على تحسينها وتمكينهم من كافة حقوقهم.

كما **طالَبَ الفرع في بيان تتوفر الجريدة على نسخة منه، المسؤولين الذين لهم صلة بهذا الملف من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من جهته بإيلاء هذا الملف ما يكفي من العناية والاهتمام في اتجاه إنصاف الضحية ومعاقبة الجناة وفق القانون وكل حسب درجة مسؤوليته عن هذا الجرم الشنيع**، على اعتبار أن التعذيب بكل أشكاله وصوره جريمة يعاقب عليها القانون الدولي والوطني.

كما جاءَ في ذات البيان أن الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة يتابع بقلق متزايد الأوضاع الخطيرة التي يعيشها السجناء بالسجن المحلي بمدينة خريبكة، فبالرغم من مراسلة الفرع للعديد من المسؤولين محليا ووطنيا بناء على العديد من الشكايات التي توصل بها، لم تلبث أوضاعهم إلا أن تزداد سوءا.

وأَضافَ البيان أن السجناء يعانون من انتهاكات صارخة لحقوقهم وخاصة الحق في التطبيب والعلاج والحق في الحماية من التعذيب وجميع أشكال سوء المعاملة، فغالبا ما يمنع العلاج بالمستشفى عن من هم في حاجة إليه، ويتعرض العديد منهم لسوء المعاملة والتعذيب، بل إن كل من تجرأ بالبوح عما يتم من تعذيب ممنهج في حق السجناء حين مثولهم أمام لجان التحقيق في شكاياتهم يكون عقابه إدخاله "الكاشو" لأيام، ناهيك عن تهديد الشهود...

وخَتَمَ الفرع بيانه للتأكيد وبشكل صارخ كون التعذيب ممنهجا، بحالة المواطن (الح. ل) المعتقل لعدم أداء كفالة الحضور، بمجرد ما أن ولج السجن المحلي بخريبكة يوم الأحد 28 فبراير 2016 حتى اقتيد من طرف أحد الحراس إلى غرفة مظلمة تعرض فيها لجميع أنواع التعذيب من ركل ورفس وضرب وسب وتصليب بواسطة "مينوط" ليلة كاملة مما نتج عنه كسر بمعصمه الأيسر وكدمات بجميع أنحاء جسده حسب ما تفيده الشهادة الطبية المحددة للعجز في ستين (60) يوما، كما أن أخ الضحية (ج. ل) أقر بأنه عاين الإيذاء العمدي لمدير السجن في حق الضحية والذي قام برميه أرضا دون مبالاة لوضعه الخطير نتيجة شدة التعذيب... هذا، وقد تم تمتيع الضحية من طرف المحكمة بالسراح المؤقت نظرا لوضعه الصحي الحرج حين معاينتها له بجلسة التلبس المنعقدة بتاريخ 29 فبراير 2016.

http://www.hedpress.ma/news.php?id=8273

بنعبد الله يحذر من تطاول 10 مؤسسات على اختصاصات الحكومة

في الوقت الذي لقيه فيه مشروع قانون هيئة للمناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز انتقادات كثيرة من طرف مؤسسات دستورية منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجمعيات حقوقية.. خرج نبيل بنعبد الله، الوزير في حكومة بن كيران والأمين العام للتقدم والاشتراكية، بالقول أن الخلاف حول الهيئة ليس أيديولوجياً.

وأضاف بنعبد الله، خلال ندوة نظمتها مؤسسة فكر اليوم الأربعاء بالمكتبة الوطنية بالرباط، أن الخلاف بخصوص الهيئة ليس بين توجه ديمقراطي منفتح وتوجه محافظ، وأكد أن الخلاف يكمن حول صلاحيات هذه الهيئة التي نص عليها الفصل 19 من الدستور.

وأورد بنبعد الله أن هناك اختلافات داخل الحكومة بخصوص قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين والقيم الثقافية، لكنه اعتبر هذا الأمر صراعاً مستمراً وأن المعركة الحقيقية هي التنزيل الحقيقي للدستور، من قانون الإضراب وقانون الأمازيغية التي أوردها كمثال لما لم تحققه بعد حكومة عبد الإله بن كيران.

ولم يخف بنعبد الله خشيته من كثرة المجالس والمؤسسات التي جاء بها الدستور والتي منحت صلاحيات كبيرة، وتساءل في هذا الصدد: "أين هي الحكومة السياسية المنتخبة من كل الصلاحيات التي خولت لمجالس عدة" ، وشدد بنعبد الله على ضرورة الفصل بين مكانة المجالس والتطاول على اختصاصات الحكومة عبر هذه المؤسسات والمجالس، ويصل عددها إلى 10 وهي مؤسسات حكامة خاصة بمجال مختلفة.

واعتبر بنعبد الله، وهو المشارك في الحكومة، أن تنزيل الدستور لم يصل إلى الدرجة المرجوة بعد خمس سنوات من اعتماده، وقال: "كان علينا أن نغلب معركة الديمقراطية والمؤسسات والقيم على حسابات الأغلبية والمعارضة".

وتعتبر هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز من بين أهم القوانين التي جاء بها دستور 2011 فيما يخص المساواة بين الجنسين، ويناقش حالياً مشروع قانون الهيئة في مجلس النواب، وكان موضوع سجال كبير بين الأغلبية والمعارضة خلال الأشهر الأخيرة.

http://www.medias24.com/ar/NATION/POLITIQUE/8159.html

آخر ساعة

احتجاج. عائلات ضحايا الاختفاء القسري يخرجون في وقفات احتجاجية

المانوزي: عائلات ضحايا الاختفاء القسري متمسكة بعدم إغلاق الملف والبحث عن الضحايا مازال مستمر

9/173

● ونام فراج

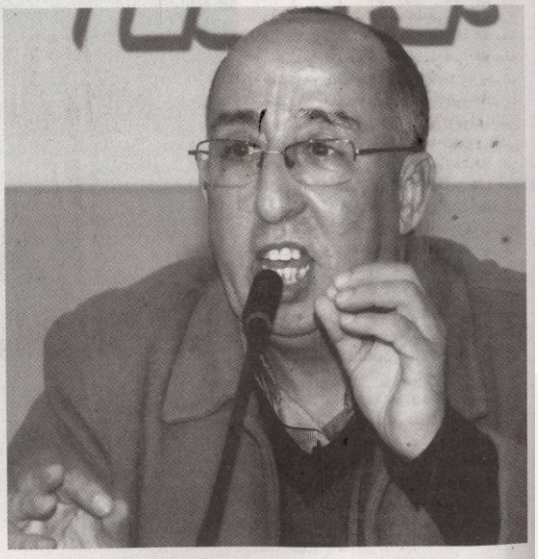

الحملة تأتي بعد اللقاء الأخير للجنة العائلات تزامنا مع ذكرى 3 مارس 1973.

تعتزم عائلات ضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تنظيم وقفات احتجاجية تزامنا مع اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة واحترام كرامة الضحايا، الذي يصادف 24 من الشهر الحالي للتمسك بقرار عدم إقفال الملف والاستمرار في البحث عن الضحايا المفقودين وتسليم رفات الأموات منهم. وقال عبد الكريم المانوزي، رئيس الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب وعضو في لجنة تنسيق عائلات ضحايا الاختفاء القسري، إن حملة الكشف عن الضحايا التي تمت الدعوة إليها ابتداء من يوم 3 مارس مازالت مستمرة وستختم بوقفة العائلات التي ستتم على غرار ساحة مايو بالأرجنتين. وأوضح المانوزي في تصريح لـ "آخر ساعة" أن الحملة تأتي بعد اللقاء الأخير للجنة العائلات الذي تم تنظيمه تزامنا مع ذكرى 3 مارس 1973 "وهو يوم يخلد للحملة القمعية الكبيرة التي شملت الآلاف من المعتقلين والآلاف من المختطفين، بحيث عرف المغرب انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان"، وفق تعبير المانوزي. وأردف المصدر نفسه، أن أكثر من 100 شخص من أقارب الضحايا اجتمعوا من أجل لقاء اللجنة الأممية لضحايا الاختفاء القسري التي حلت بالرباط مؤخرا، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في فتح الملف خاصة بعدما دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى إقفاله بشكل نهائي. وكان مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والأمين العام لشبكة أمان لتأهيل ضحايا التعذيب والوقاية منه، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قد دعا إلى تنظيم حملة دولية من أجل الكشف عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري وعن أماكن دفنهم وتحديد هويتهم، مؤكدا على ضرورة العمل من أجل التحسيس والتعبئة في هذا الموضوع فضلا عن تمكين ذوي الحقوق والعائلات المعنية من نتائج تحليل الحمض النووي ومشددا على ضرورة الإسراع بوضع استراتيجيات وطنية للحد من الإفلات من العقاب. وعن مدى التجاوب مع الحملة أكد مصطفى المانوزي في اتصال هاتفي بـ "آخر ساعة" أنه لحد الآن الاستجابة للنداء مازالت ضعيفة خاصة من خارج المغرب إلا أن المنتدى مازال مصرا على تنظيم قافلات وإنشاء عرائض ومناشدات من أجل عدم إغلاق الملف إلا عادلا أو منصفا. ●

حورية إسلامي .. ابنة دركي تترأس الفريق الأممي للاختفاء القسري

مارس 9, 2016

لم تكن حورية إسلامي تظن أن نضالها الحقوقي الذي انطلق في أحد أيام شتاء سنة 1997 سيجعلها تصل إلى هرم الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري، كرئيسة من داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهي التي اكتوت بنار الاختفاء، ورُزئت في أخيها.

حورية إسلامي، ابنة الدركي التي ازدادت في قرية تويسيت، بإقليم وجدة، قررت أن تأخذ على عاتقها النضال من أجل محاربة الاختفاء القسري، إلى أن تدرجت في هذه المهمة مغربيا وأمميا، لتترأس الفريق المعني بهذه الظاهرة، التي كان المغرب مسرحا لها قبل إعلانه ضمن هيئة الإنصاف والمصالحة القطع مع هذا الماضي الأليم، وتنصيصه الدستوري على تجريمها.

وبحكم مهنة والدها الذي كان يشتغل دركيا، تقول حورية إسلامي، في حديث لهسبريس: "درست في مختلف أنحاء المغرب، لأننا كنا ننتقل باستمرار من منطقة إلى أخرى"، إذ انطلق مسارها من مدينة الناظور، التي تلقت فيها تعليمها الأولي منذ سنتها الثالثة، ثم انتقلت إلى المدرسة الابتدائية بقرية أكدز، والمستوى الإعدادي بقرية بومالن دادس، والثانوي بمدينة ورزازات، حيث حصلت على الباكالوريا علوم تجريبية.

ودرست إسلامي الآداب الفرنسي بجامعة فاس، وبعدها انتقلت إلى مدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة، ثم التحقت بمديرية الدراسات التشريعية بالأمانة العامة للحكومة كمترجمة إلى حدود سنة 2001، ثم بقسم الترجمة بالمنظمة الدولية إيسيسكو، كرئيسة مصلحة الترجمة لمدة سنتين، ومنذ 2007 عملت بصندوق الإيداع والتدبير في مديرية التواصل.

وعن نضالها ضد الاختفاء القسري، تؤكد إسلامي، للجريدة، أنه انطلق منذ نونبر سنة 1997، عقب اختفاء أخيها يومين بعد مناقشته الدكتوراه في 27 من الشهر ذاته، في كلية الطب بالدار البيضاء، مضيفة: "بحثنا عنه بجميع الوسائل وفي كل الأماكن، علما أنه لم يأخذ معه أوراقه ولا جواز السفر".

وبمجرد يقينها بأن غياب أخيها كان بسبب "أنشطته السياسية في كلية الطب، وأنه كان محل العديد من التحقيقات السياسية، إذ قضى بعض الليالي في ضيافة الشرطة بالبيضاء"، كما يقول مقربون منها، توجهت حورية إلى الجمعيات الحقوقية، ومنها على وجه التحديد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ثم بعض المنظمات الدولية، ورفعت أيضا شكاية سنة 1999 إلى الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري، الذي ترأسه اليوم، ولازالت شكايتها مسجلة لديه.

انخرطت حورية إسلامي سنة 1998 في النضال في لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، التي تضم العديد من العائلات، منها عائلات الرويسي والمنوزي ووزان والوسولي وسالم، وغيرها، وتضم ضحايا وعائلات ضحايا تازمامارت، وعائلات ضحايا 1965 و1981، ومجموعة بنو هاشم، ومجموعات الصحراويين ضحايا الاختفاء القسري.

وتم إنشاء تنسيقية موسعة ضد الاختفاء القسري سنة 1999، تضم بالإضافة إلى هذه المجموعات جمعية هيئات المحامين بالمغرب، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان.

بعد ذلك، في نونبر من سنة 1999، سيتأسس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، وكانت لجنة تنسيق العائلات من مؤسسيه، وترأس مكتبه التنفيذي الأول الراحل إدريس بنزكري، وكانت حورية إسلامي آنذاك في المجلس الوطني، ولم تلتحق بالمكتب التنفيذي حتى الولاية الثالثة من عمر المنتدى، وبقيت لولاية واحدة فقط.

"هي قرابة عشر سنوات من العمل مع رفاقي في المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، كانت بالنسبة إلي مدرسة نضالية وحقوقية وسياسية بامتياز"، تقول المناضلة الحقوقية عن تجربتها في إحدى الجميعات الحقوقية الأكثر نشاطا في المغرب، وهي التي شاركت في التحضير للمناظرة الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي انعقدت في نونبر 2001، وأوصت بتأسيس لجنة للحقيقة والإنصاف؛ كما ساهمت إلى جانب العائلات والمنتدى في مواكبة أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة التي أنشئت سنة 2004.

وواصلت إسلامي نضالها داخل الفضاءات الحقوقية الوطنية، إذ اشتغلت كمديرة تنفيذية لمؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية سنة 2010، ثم بعد ذلك حصلت على العضوية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2011، ضمن ممثلي المجتمع المدني، واقترحت كعضو من طرف منتدى بدائل المغرب ((FMASالذي كانت آنذاك عضوا في مكتبه التنفيذي، قبل أن تترأسه لمدة نصف ولاية.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت إسلامي إلى جانب العائلات في الائتلاف العالمي ضد الاختفاء القسري، وساهمت في تأسيس الفدرالية الأورومتوسطية ضد الاختفاء القسري، والترافع من أجل المصادقة على الاتفاقية في المغرب والخارج؛ وبعد 17 سنة من النضال في مجال الاختفاء القسري وحقوق الإنسان عموما، قدمت ترشيحها للفريق الأممي سنة 2014.

بعد رئاسة الفريق الأممي، والذي يشتغل حسبها بمنهج تشاركي وتشاوري بين أعضائه الخمسة، ترى إسلامي أن أولويته هي "معالجة أكبر قدر من الشكايات الواردة عليه"، مضيفة: "لكن بوصفي أنتمي إلى المنطقة الإفريقية، وإلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، أحاول أن تكون هاتان المنطقتان حاضرتين بقوة في أجندة زيارات الفريق وأنشطته".

وسجلت المسؤولة الأممية ذاتها أن "هذه المناطق أصبحت تعرف ظاهرة الاختفاء القسري من طرف فاعلين دوليين وغير دوليين، وهو الموضوع الذي اشتغلت عليه ورشة الخبراء الأخيرة التي انعقدت على هامش الدورة 108 للفريق بالرباط"، مشددة على ضرورة أن "تظل مقاربة النوع حاضرة، علما أن أغلب الضحايا غير المباشرين هم من النساء اللواتي يتحملن تبعات الاختفاء القسري على المستوى النفسي والاجتماعي والاقتصادي".

وعلاقة بالمغرب، اختتمت إسلامي حديثها لهسبريس بالتأكيد على أن "المملكة قطعت مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واختارت المصالحة مع الماضي، وقطعت بصفة نهائية مع جريمة الاختفاء القسري ممارسة ونصا"، مبرزة أن "تجريمها بموجب الدستور إلى جانب الاعتقال التعسفي والتعذيب جاء للقطع معها، إذ يتضمن الدستور العديد من المقتضيات التي تكرس احترام حقوق الإنسان كخيار إستراتيجي لا رجعة فيه".

هسبريس– محمد بلقاسم

http://www.alquds.co.uk/?p=496778

حقوقيون ينددون بتعذيب السجناء ويطالبون بفتح تحقيق في شكاياتهم وهذا بيانهم

التفاصيل نشر بتاريخ الأربعاء, 09 آذار/مارس 2016 خريبكة – ريحانة برس

ندد فرع "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" بخريبكة، بما وصفه "التعذيب الممنهج"، الذي يتعرض له السجناء بسجن خريبكة المحلي.

ووفق بيان للفرع المذكور توصل الموقع بنسخة منه، فأعضاء الفرع يتابعون منذ ما يزيد عن السنتين بـ"قلق متزايد الأوضاع الخطيرة التي يعيشها السجناء بالسجن المحلي بمدينة خريبكة".

ويضيف ذات البيان، أن فرع الجمعية راسل العديد من المسؤولين محليا ووطنيا بناء على العديد من الشكايات التي توصل بها، ولم تلبث أوضاع السجناء إلا أن تزداد سوءا، فهم يعانون من انتهاكات صارخة لحقوقهم وخاصة الحق في التطبيب والعلاج والحق في الحماية من التعذيب وجميع اشكال سوء المعاملة، حسب ما جاء في نص البيان.

من جهة أخرى، طالب البيان المذكور بضرورة "إعادة فتح تحقيق في كل الشكايات التي تقدم بها سجناء سابقون حول تعذيبهم واتخاذ ما يلزم لإنصاف الضحايا، والعمل على حماية المشتكين من التعذيب وسوء المعاملة وعلى حماية الشهود".

كما طالب البيان المسؤولين الذين لهم صلة بهذا الملف، من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من جهته بإيلاء هذا الملف ما يكفي من العناية والاهتمام.

وهذا نص البيان كاملا:

خريبكة، في: 08 مارس 2016

أوضاع مزرية وتعذيب ممنهج بالسجن المحلي بخريبكة

منذ ما يزيد عن سنتين وفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة يتابع بقلق متزايد الأوضاع الخطيرة التي يعيشها السجناء بالسجن المحلي بمدينة خريبكة، فبالرغم من مراسلة الفرع للعديد من المسؤولين محليا ووطنيا بناء على العديد من الشكايات التي توصل بها، لم تلبث أوضاعهم إلا أن تزداد سوءا، فهم يعانون من انتهاكات صارخة لحقوقهم وخاصة الحق في التطبيب والعلاج والحق في الحماية من التعذيب وجميع اشكال سوء المعاملة، فغالبا ما يمنع العلاج بالمستشفى عن من هم في حاجة إليه، ويتعرض العديد منهم لسوء المعاملة والتعذيب، بل إن كل من تجرأ بالبوح عما يتم من تعذيب ممنهج في حق السجناء حين مثولهم أمام لجان التحقيق في شكاياتهم يكون عقابه إدخاله "الكاشو" لأيام، ناهيك عن تهديد الشهود...

ولعل ما يؤكد وبشكل صارخ كون التعذيب ممنهجا، أن المواطن (الح. ل) المعتقل لعدم أداء كفالة الحضور، بمجرد ما أن ولج السجن المحلي بخريبكة يوم الأحد 28 فبراير 2016 حتى اقتيد من طرف أحد الحراس إلى غرفة مظلمة تعرض فيها لجميع انواع التعذيب من ركل ورفس وضرب وسب وتصليب بواسطة "مينوط" ليلة كاملة مما نتج عنه كسر بمعصمه الأيسر وكدمات بجميع أنحاء جسده حسب ما تفيده الشهادة الطبية المحددة للعجز في ستين (60) يوما، كما أن أخ الضحية (ج. ل) أقر بأنه عاين الإيذاء العمدي لمدير السجن في حق الضحية والذي قام برميه أرضا دون مبالاة لوضعه الخطير نتيجة شدة التعذيب... هذا، وقد تم تمتيع الضحية من طرف المحكمة بالسراح المؤقت نظرا لوضعه الصحي الحرج حين معاينتها له بجلسة التلبس المنعقدة بتاريخ 29 فبراير 2016.

وبما أن التعذيب بكل أشكاله وصوره جريمة يعاقب عليها القانون الدولي والوطني، فإننا في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخريبكة نطالب المسؤولين الذين لهم صلة بهذا الملف من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من جهته بإيلاء هذا الملف ما يكفي من العناية والاهتمام في اتجاه إنصاف الضحية ومعاقبة الجناة وفق القانون وكل حسب درجة مسؤوليته عن هذا الجرم الشنيع.

كما نطالب بإعادة فتح تحقيق في كل الشكايات التي تقدم بها سجناء سابقون حول تعذيبهم واتخاذ ما يلزم لإنصاف الضحايا، والعمل على حماية المشتكين من التعذيب وسوء المعاملة وعلى حماية الشهود، حتى لا تتكرر مثل هذه الجرائم في حق السجناء، وكذا بإيفاد لجنة إنصات للسجناء للوقوف على ما يعانونه من أوضاع مزرية داخل السجن لأجل العمل على تحسينها وتمكينهم من كافة حقوقهم.

http://www.rihanapress.com/index.php/nouvelles/3623-2016-03-09-20-14-19.html

Atelier

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia - Ouarzazate a organisé, mardi à la prison locale d'Errachidia, un atelier de sensibilisation sur la "Justice pénale pour les femmes entre revendications et acquis", au profit des détenues de cet établissement pénitentiaire.

Organisé à l'occasion de la Journée internationale de la femme, cet atelier vise à sensibiliser au droit à la justice pénale et à la culture du droit et du devoir, et contribuer au développement de la personnalité des femmes détenues, indique un communiqué de la Commission régionale.

A cet effet, un exposé sur les principes et valeurs régissant les droits de l'Homme et leur rôle dans la dynamique de la réforme et de la réhabilitation en milieu carcéral a été présenté, outre la présentation du rôle du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** dans le suivi et l'amélioration de la situation des détenus afin d'assurer leur réadaptation et réinsertion dans la société.

Cet atelier est organisé en coordination avec la délégation régionale de l'administration pénitentiaire de Drâa-Tafilalet, représentée par l'établissement pénitentiaire d'Errachidia, et de la section d'Errachidia de l'Association union de l'action féminine (UAF).

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

CHRONIQUE

8 mars 2016

Laissez passer, il n'y a rien à fêter!

4726 /26 CNDH

Par Pr. Nouzha GUESSOUS

Chercheuse et consultante en bioéthique et droits humains, Nouzha Guessous est ancienne professeure de biologie médicale à la Faculté de médecine de Casablanca, et chercheure associée auprès du Centre Jacques Berque. Dr Guessous a été présidente du Comité international de bioéthique de l'Unesco. Elle a aussi participé à la Commission consultative royale chargée de la réforme de la Moudawana (Ph. NG))

MANIFESTEMENT, mon rêve d'il y a un an ne s'est pas réalisé, pas même partiellement[1], et les «lustres» n'ont pas pu briller de tout leur éclat. Somme toute, c'était une année blanche ou tout au mieux une année «ordinaire», sans miracle.

Sur le plan législatif, il y a eu ENFIN la ratification du protocole additionnel de la Convention pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'encontre des femmes, applaudie par les institutions et organisations de droits humains et de droits des femmes. Il reste que sa mise en œuvre par l'harmonisation de l'arsenal juridique national avec ses dispositions conformément à la Constitution 2011 reste bloquée. Et là, le législateur prend son temps au point que l'on peut dire que c'était l'année des «En cours» avec des projets de lois qui n'en finissent pas d'être soulevés et discutés puis mis en veilleuse pour une durée indéterminée.

Mars 2015- mars 2016 : l'année des «En cours»

- Loi contre les violences à l'encontre des femmes: en cours
- Révision des articles relatifs à l'avortement: en cours
- Révision du code pénal: en cours
- Loi sur le travail des mineures: en cours
- Réglementation et mise en place de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination: en cours
- Réglementation et mise en place du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance: en cours

Certes des projets ont été annoncés. Mais ils sont loin de répondre aux attentes et besoins des femmes et de la société tout entière, et ils n'ont pas toujours bénéficié ou tenu compte des propositions de la société civile. Une vague de régression des droits et libertés fondamentales y est parfois clairement perceptible; comme c'est le cas pour le projet de code pénal. ❑

Il y a cependant une exception. Onze ans après la promulgation dans le code de la famille de l'obligation d'enregistrer tout mariage, le législateur a reconduit pour la troisième fois et pour cinq autres années la procédure de Toubout Zawjiya, transformant cette disposition théoriquement transitoire en quasi définitive. De quoi conforter les adeptes du mariage des mineures et de la polygamie, et donner bonne conscience aux angoissés femmes et hommes par la progression du célibat des femmes si joliment appelé «Ounoussa»[2]. C'est là un exemple édifiant de la dérogation qui vide la loi mère de sa substance!

Levée de quelques tabous et interdits de discussion

On doit néanmoins mettre au crédit de cette année écoulée, la levée; souvent tumultueuse; de certains tabous sociétaux qui faisaient l'objet d'un black-out et d'un interdit de discussion au nom de la préservation d'une morale qui serait «la gardienne de notre authenticité nationale» (sic!). Cela s'est clairement manifesté pendant l'été 2015 suite à l'agression puis l'arrestation à Inezgane de jeunes femmes sous prétexte de leur habillement jugé inacceptable; et au quasi-lynchage à Fès d'un jeune homme soupçonné d'homosexualité. Ces dérapages très graves ont imposé un débat, certes houleux mais courageux, sur les libertés individuelles et sur la sécurité dans l'espace public des femmes et des personnes vulnérables car socialement stigmatisées. La justice a finalement tranché en condamnant les agresseurs. Le déchaînement de violence à l'encontre du film de Nabil Ayouche et de ses actrices a cristallisé les divergences concernant les libertés individuelles y compris dans la création artistique, et reposé la question du code pénal en vigueur et du contenu du projet de sa révision[3]. Et même si on peut être effrayé que de telles questions de droits élémentaires soulèvent une telle violence, ces soubresauts restent positifs car ils témoignent d'une vigilance sociétale qui est importante. A quelque chose malheur est bon!

Enfin, il y a eu le Rapport du CNDH sur «L'état de l'égalité et la parité au Maroc» qui a été publié au dernier trimestre 2015, dressant un tableau peu réjouissant de la situation des femmes au Maroc. Le CNDH a proposé près d'une centaine de recommandations à même d'y remédier dont une seule a retenu l'attention: celle de la révision des règles de l'héritage en vue de l'égalité entre les femmes et les hommes. C'était là oser l'impensable. Les armes de destruction massive ont été sorties, interdisant le débat, contestant au CNDH le droit d'aborder une telle question, demandant à son président de présenter des excuses, et accusant d'apostasie les défenseurs de ladite révision[4]. Le plus grave est que cela est venu aussi de la bouche de certains responsables gouvernementaux incluant le chef du gouvernement et la ministre de la Famille! Le tout supposément au nom de la religion. Il paraît alors évident que ce n'est pas sous ce gouvernement que l'on verra s'instaurer un débat serein sur cette question. Madame Bassima Hakkaoui l'a d'ailleurs clairement dit au Club de L'Economiste[5]: «Soit nous sommes musulmans, et donc nous devons accepter les prescriptions coraniques, soit nous ne le sommes pas». Amen! A bon entendeur salut… Et elle a ajouté: «Surtout que sur 24 cas, la femme hérite moins que l'homme seulement dans quatre situations». Ce qu'elle a omis de préciser, c'est que ces cas d'inégalité touchent les femmes quand elles sont héritières en tant que filles ou épouses de cujus… c'est-à-dire dans les cas les plus fréquents et de loin! Argument à revoir Madame la ministre!

Alors messieurs; et aussi mesdames; de grâce, ne nous souhaitez pas bonne fête! Ni DES femmes ni de LA femme et encore moins DES DROITS des femmes. Laissez-nous savourer ce 8 mars 2016 au goût de l'oignon à 15 DH le kilo. Au moins les larmes y ont un prix!

(1) Nouzha Guessous, «Le 8 mars et la légende du 8e jour de la semaine» - L'Economiste, Edition N° 4477 du 06/03/2015 - http://www.leconomiste.comarticle/968099-le-8-mars-et-la-legende-du-8e-jour-de-la-semaine-par-le-professeur-nouzha-guessous

(2) Nouzha Guessous, «Mariage des mineures-Où se situe le problème?» - L'Economiste, Edition N°4252 du 10/04/2014 - http://www.leconomiste.comarticle/933731-mariage-des-mineures-ou-se-situe-le-problemepar-le-pr-nouzha-guessous

(3) Nouzha Guessous, «Merci de veiller sur notre sécurité morale et spirituelle», L'Economiste Edition N°4552 du 22 juin 2015. http://www.leconomiste.com/article/973191-merci-de-veiller-sur-notre-securite-morale-et-spirituellepar-le-pr-nouzha-guessous

(4) Nouzha Guessous, «Le débat sur le code successoral est incontournable» L'Economiste, Edition N°4638 du 30/10/2015. http://mobile.leconomiste.com/article/979448-le-debat-sur-le-droit-successoral-est-incontournablepar-le-pr-nouzha-guessous#sthash.x4d6tjET.dpuf

(5) M.A.M., «Bassima Hakkaoui au Club de L'Economiste. Héritage: Pas d'Ijtihad en vue!», L'Economiste Edition N° 4722 du 04/10/2016 (page 23). http://www.leconomiste.com/article/985541-bassima-hakkaoui-au-club-de-l-economisteheritage-pas-d-ijtihad-en-vue

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

CGEM

Plaidoyer pour le renforcement de la représentativité féminine au sein de l'entreprise

La représentativité des femmes dans les entreprises marocaines est encore en deçà des attentes. Les participants à une rencontre, organisée par la CGEM hier à Casablanca à l'occasion de la Journée mondiale de la femme, ont appelé à la promotion de la parité au sein des entreprises. Des statistiques récentes montrent clairement que beaucoup d'effort reste à faire.

Malgré les efforts déployés, la représentativité des femmes marocaines au sein de l'entreprise ainsi qu'au niveau politique n'a toujours pas atteint les objectifs escomptés. C'est ainsi que les participants à une rencontre, organisée hier à Casablanca par la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM), ont dépeint la situation de la parité au Maroc. Et pourtant, la présidente de la CGEM, Miriem Bensalah-Chaqroun, demeure optimiste. Présidant cette rencontre qui s'est déroulée autour du thème «Parité & égalité : quelles réalités et quelles stratégies managériales des entreprises», elle a souligné «qu'une prise de conscience du fait que la parité est un enjeu capital pour le développement de la société marocaine avec ses différentes composantes» s'est installée. Selon elle, la composante économique occupe un rôle essentiel dans cette dynamique. Mme Bensalah-Chaqroun a assuré que les défis sont multidimensionnels. «Ils reposent sur une volonté politique, une transition culturelle et sociétale et ne peuvent être surmontés qu'au prix d'un changement profond au niveau de l'éducation et de la formation», a-t-elle affirmé à l'ouverture des travaux de cette rencontre. Revenant sur cette volonté politique, la patronne des patrons a souligné que depuis 2011, la Constitution marocaine consacre ce principe noble de la parité et institutionnalise sa recherche par la création d'une Haute Autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination (Apald).

Et c'est notamment autour de l'instauration de l'Apald que s'est articulée l'intervention de la membre de la Commission permanente chargée des affaires sociales et de la solidarité du Conseil économique, social et environnemental (CESE) et membre de CGEM, Hajbouha Zoubeïr. Exposant l'avis du CESE sur le projet de loi relatif à cette instance, l'intervenante a souligné que ce texte, qui reste au-dessous des attentes, a été introduit dans le circuit législatif sans concertation avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Recommandant plus de prérogatives pour cette future instance, la représentante du CESE n'a pas hésité à fustiger l'actuel projet de loi. Dans ce sens, Mme Zoubeïr a rappelé que les membres de l'Apald, selon la mouture actuelle, sont choisis pour la plupart par le gouvernement et le Parlement, ce qui ne garantit pas l'impartialité recommandée pour ce genre d'organisme. Les différents intervenants ont tenu à souligner par ailleurs que la position de la femme, notamment dans la sphère économique, devrait évoluer davantage. L'étude «Wowen in Business & Management» menée par le Bureau international du travail (BIT) en 2015, dont les conclusions ont été présentées par le Sénior spécialiste en charge des activités des employeurs au sein du BIT, Eric Oechlin, ont démontré que le Maroc a encore des efforts à fournir pour améliorer le statut des femmes dans les entreprises. ■

Ayoub Lahrache

La Constitution marocaine consacre ce principe noble de la parité.

La position de la femme, notamment dans la sphère économique, devrait évoluer davantage.

Le Conseil examine les rapports des Rapporteurs spéciaux sur la torture et sur la vente d'enfants

8 mars 2016

Le Conseil des droits de l'homme a engagé, cet après-midi, ses débats interactifs groupés avec le Rapporteur spécial sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, M. Juan Ernesto Méndez, et avec la Rapporteuse spéciale sur la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants, Mme Maud De Boer-Buquicchio.

Présentant son rapport, M. Méndez a expliqué que les femmes, les filles, mais aussi les personnes lesbiennes, gays, bisexuelles, transgenres et intersexuelles (LGBTI) privées de liberté étaient particulièrement exposées à la torture et aux mauvais traitements. Les droits et besoins spécifiques des femmes et des filles sont souvent ignorés, quand elles ne sont pas exposées à la violence sexuelle, tandis que les personnes LGBTI, subissent des violences sexuelles, physiques ou psychologiques. Le Rapporteur spécial a ensuite rendu compte de ses visites effectuées l'an dernier en Géorgie et au Brésil, ainsi que de sa visite de suivi au Ghana. Ces trois pays ont fait des déclarations en tant que pays concernés, le Défenseur public de Géorgie intervenant lui aussi.

Au cours du débat qui a suivi cette présentation, si les délégations* étaient d'accord pour condamner la pratique de la torture, elles se sont néanmoins divisées sur l'approche adoptée par M. Méndez dans le cadre de son mandat. Pour certains États, ce dernier aurait outrepassé son mandat en intégrant des problématiques qui relèvent d'autres mandats, notamment en assimilant les mutilations génitales féminines ou le mariage précoce à de la torture, ce qui dilue et dénature la définition de la torture telle qu'admise par tous. Pour d'autres délégations en revanche, l'approche adoptée par le Rapporteur spécial est bienvenue, s'agissant notamment de la prise en compte des violences spécifiques subies par les personnes LGBTI.

Présentant son rapport, Mme De Boer-Buquicchio s'est pour sa part réjouie du consensus autour de la nécessité d'établir une équipe spéciale chargée d'harmoniser les pratiques et procédures, de partager les expériences et les bonnes pratiques et de fournir aux États une assistance dans le cadre des efforts visant à combattre l'exploitation sexuelle en ligne. Elle a par ailleurs rendu compte de ses visites en Arménie et au Japon, les délégations de ces deux pays intervenant ensuite à titre de pays concernés.

S'agissant de la vente et de l'exploitation sexuelle des enfants, toutes les délégations** qui se sont exprimées se sont accordées sur la nécessité de lutter contre ce phénomène. Cette lutte passe prioritairement par la lutte contre la demande, laquelle nourrit en réalité ce phénomène; pour la combattre, il faut, outre une coopération internationale renforcée, comprendre les motivations de la demande, son origine et son ampleur, ont plaidé certaines délégations, invitant la Rapporteuse spéciale à mener une étude sur le sujet. Plusieurs délégations ont insisté sur l'importance des politiques de prévention et de sensibilisation, ainsi que sur l'importance de mesures fortement répressives contre les auteurs de ces actes. En effet, a-t-il été souligné, l'impunité encourage la prolifération de matériel pornographique.

En fin de journée, l'Arménie, l'Égypte et l'Azerbaïdjan ont exercé leur droit de réponse.

Le Conseil conclura demain matin, à partir de 9 heures, ces deux débats interactifs, avant d'engager ses débats interactifs avec les Rapporteurs spéciaux sur le droit à la vie privée et sur la liberté de religion.

Torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants

Présentation de rapports

Le Conseil était saisi du rapport du Rapporteur spécial sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, M. Juan Ernesto Méndez (A/HRC/31/57), et de ses quatre additifs consacrés à ses observations sur les communications transmises aux gouvernements et aux réponses reçues de ces derniers (Add.1, à paraître en français), à un rapport de suivi (Add.2, à paraître en français) et aux visites qu'il a effectuées en Géorgie et au Brésil.

M. JUAN ERNESTO MÉNDEZ, Rapporteur spécial sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, a rappelé que les visites de terrain étaient une composante importante de son mandat, qu'il avait parfois eu des difficultés à les effectuer et qu'elles avaient parfois été annulées. Il a notamment regretté de ne pas avoir pu se rendre au Guatemala, en Thaïlande et à Bahreïn du fait de reports sine die de la part des gouvernements de ces pays. Il a en outre annoncé son intention de se rendre à Sri Lanka et en Turquie et a rappelé qu'un projet de visite aux États-Unis est en suspens depuis cinq ans du fait des termes de référence et de son souhait d'accéder à tous les lieux de détention. À cet égard, il a dit espérer que la promesse du président Obama de réformer le système de justice pénale en ce qui concerne la détention prolongée ou indéfinie en confinement serait mise en œuvre et a demandé à l'administration américaine de veiller à ce que les auteurs de violations des droits de l'homme dans le centre de Guantanamo aient à rendre des comptes.

M. Méndez a ensuite présenté son rapport principal, qui se concentre sur le cas des femmes, filles et personnes lesbiennes, gays, bisexuelles, transgenres et intersexuées (LGBTI). Il a rappelé que l'évolution du cadre de lutte contre la torture et les mauvais traitements avait évolué historiquement en fonction de situations qui affectent essentiellement les hommes. Il a donc largement omis les questions de genre et d'orientation sexuelle. Le rapport plaide en faveur d'un cadre (de protection) qui soit mieux appliqué à l'égard des personnes qui transgressent les stéréotypes de genre, ainsi qu'à l'égard des pratiques envers les femmes et les filles qui imposent de grandes souffrances.

Le Rapporteur spécial a rappelé que les femmes et les filles, mais aussi les personnes LGBTI, étaient particulièrement exposées aux tortures et mauvais traitements quand elles sont privées de liberté, que ce soit dans le contexte de la justice pénale ou dans d'autres situations, comme la détention des migrants ou les centre médicaux et de réhabilitation des drogués. Les besoins spécifiques des femmes et filles sont

souvent ignorés et elles sont davantage exposées à des agressions sexuelles. Les femmes et filles doivent être détenues séparément des hommes.

Les personnes lesbiennes, gays, bisexuelles, transgenres et intersexuées font pour leur part état de violences sexuelles, physiques ou psychologiques en détention et tout État doit prendre des mesures raisonnables pour prévenir ces violences, a poursuivi M. Méndez. Il a mis en évidence le lien entre de tels traitements et les lois et mentalités qui prévalent dans les pays. Il a en outre rappelé que 76 États pénalisent les relations sexuelles consenties entre personnes adultes de même sexe, en violation du droit à la non-discrimination et à la vie privée. Le Rapporteur spécial a également dénoncé les atteintes à la santé reproductive des femmes, y compris du fait de loi très restrictive sur l'avortement. Il a estimé que les États avaient l'obligation de réformer leur législation restrictive à l'égard de l'avortement si elles perpétuent des formes de torture et de mauvais traitements en déniant aux femmes concernées un accès aux soins.

M. Mendes a également rappelé que les violences perpétrés par des acteurs privés pouvaient constituer des cas de torture et de mauvais traitement quand l'État acquiesce à une conduite prohibée en manquant à son devoir de protection des victimes. Il a dénoncé toute passivité judiciaire face aux violences domestiques. Les États, a-t-il rappelé, doivent prendre de mesures positives pour lutter contre des pratiques néfastes telles que les mariages forcés et précoces ou les mutilations génitales féminines. Il a en outre relevé que la violence fondée sur l'homophobie tendait à être particulièrement violente.

Le Rapporteur spécial a ensuite rendu compte de ses visites effectuées en Géorgie, du 12 au 19 mars 2015, et au Brésil, du 3 au 15 aout 2015. Il s'est dit encouragé par les effets très visibles de certaines réformes menées à la suite des élections de 2012 en Géorgie pour mettre fin à la torture en prison et la réprimer. Concernant le Brésil, le Rapporteur spécial a noté de très nets progrès «sur le papier», mais a relevé que la mise en œuvre des mesures accusait un important retard. M. Méndez a enfin rappelé qu'il s'était rendu du 25 janvier au 4 février en Mauritanie, en précisant que son rapport sur cette visite serait présenté en mars 2017 au Conseil. Il a toutefois précisé qu'il avait pu prendre connaissance de suffisamment de cas de torture et de mauvais traitements pour que cela attire l'attention du Gouvernement. Quant à sa visite de suivi au Ghana, effectuée en octobre 2015, M. Méndez a appelé à une ratification urgente par ce pays du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et a demandé au pays d'assurer des enquêtes impartiales et effectives sur toutes les allégations de torture.

Pays concernés

En tant que pays concerné par le rapport de M. Méndez, le Brésil a affirmé que s'il rejette catégoriquement la torture, cette pratique héritée de l'esclavagisme n'en fait pas moins partie, malheureusement, de son histoire nationale. Le Brésil ne peut pas changer du jour au lendemain 500 ans de culture de la violence, a-t-il reconnu, ajoutant toutefois que la situation avait beaucoup évolué. Le Brésil a criminalisé la torture dans sa Constitution de 1997 et a beaucoup avancé avec la création de sa Commission nationale de vérité. Des actions conjointes avec la communauté internationale ont en outre permis au Brésil d'avancer sur certains objectifs identifiés par M. Méndez : lutter contre l'impunité pour les actes de torture, inverser la tendance à

l'incarcération de masse, combattre le racisme, promouvoir la justice restauratrice et la dignité des personnes incarcérées. Pour y parvenir, le Brésil a adopté des mécanismes tels le Comité de prévention et de lutte contre la torture et le Mécanisme national pour la lutte contre la torture.

La Géorgie a assuré que sa situation au regard de la torture avait changé depuis les dernières élections parlementaires, de 2012. La torture n'est plus généralisée en Géorgie, a affirmé sa délégation, regrettant que le Rapporteur spécial n'ait pu se rendre dans les deux régions géorgiennes occupées. Le Gouvernement a pris des mesures pour réduire la surpopulation carcérale, en instaurant d'autres formes de sanctions pénitentiaires, comme par exemple la possibilité pour les jeunes d'exécuter leurs peines à domicile. Le Gouvernement améliore la santé des personnes en détention en fournissant gratuitement des biens de première nécessité et en étoffant la liste des médicaments fournis par l'État aux prisonniers, conformément aux recommandations de l'Organisation mondiale de la Santé.

Par vidéo, le Défenseur public de la Géorgie a confirmé la diminution, dans ce pays, du nombre des prisonniers, le recul du taux de décès en prison et l'amélioration des services de santé carcéraux. Mais, en dépit de ces progrès, la Géorgie rencontre toujours des difficultés en matière d'enquêtes sur les crimes commis par les personnels pénitentiaires et de police. L'absence de formation appropriée et les mesures de sécurité en vigueur dans les centres pénitentiaires sont des problèmes graves auxquels les autorités devraient remédier au plus vite.

Le Ghana a déclaré que son Gouvernement était résolu à prendre, dès que possible, toutes les mesures législatives nécessaires visant à définir la torture en tant qu'acte criminel, en conformité avec ses obligations au regard de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Le Ghana accueillera, le mois prochain à Accra, un séminaire régional sur le thème de la criminalisation de la torture au titre de la Convention. Le processus de ratification du Protocole facultatif se rapportant à ladite Convention devrait aboutir à la fin de cette année, a assuré le Ghana. Le programme Justice pour tous a permis de réduire la population carcérale par des mesures d'amnistie en faveur des primo-délinquants et par l'agrandissement et la rénovation de prisons. Le Ministère de l'égalité entre les sexes, de la protection sociale et de l'enfance a initié un programme visant à accorder une couverture maladie universelle aux détenus: 4000 d'entre eux sont déjà enregistrés.

Débat interactif

L'Union européenne a constaté, à la lecture du rapport du Rapporteur spécial, que les filles sont particulièrement exposées à la torture et aux mauvais traitements, en raison notamment de l'absence de séparation entre garçons et filles dans les centres de détention. Elle a souhaité avoir davantage de détails sur la recommandation de M. Méndez relative à la création d'unités spécialement dédiées aux enfants et prenant en compte les besoins spéciaux des filles : ces unités devrait-elles faire partie du système de justice pénal ou du système social ? Les États-Unis ont invité le Rapporteur spécial à faire connaître des « bonnes pratiques » pour répondre aux besoins en matière de santé mentale des filles privées de liberté. L'Italie a constaté que les mutilations génitales féminines et les mariages d'enfants constituent, selon le rapport de M.

Méndez, des formes de mauvais traitement et de torture. La délégation a souhaité savoir si le Rapporteur spécial entendait poursuivre l'étude de cette question, en coopération avec d'autres procédures spéciales et organes de traité. Le Danemark a demandé davantage d'informations sur les raisons pour lesquelles les femmes, les filles et les personnes lesbiennes, gays, bisexuelles, transgenres et intersexuées sont plus particulièrement exposées à des risques de torture en détention.

L'Algérie a partagé l'avis du Rapporteur spécial selon lequel la violence à l'égard des femmes constitue une forme de torture qui doit être bannie et combattue par des moyens légaux. Elle s'inquiète en outre des graves violations de droits de l'homme auxquelles sont soumis les migrants, les demandeurs d'asile et les réfugiés tout au long de leur parcours. L'Estonie a soutenu la recommandation du Rapporteur spécial relative à la décriminalisation des relations homosexuelles et des avortements, ainsi que sa recommandation sur l'inclusion du viol conjugal dans la définition du viol.

S'agissant des mesures prises au niveau national pour lutter contre la torture et les mauvais traitements, l'Équateur a indiqué que son « défenseur du peuple » était devenu une instance de dialogue intégrée au réseau international de prévention de la torture. Il effectue des visites dans les centres de privation de liberté. Le Gouvernement du Paraguay a institué un Mécanisme national de prévention de la torture et renforcé les mécanismes d'accès à la justice et de surveillance des conditions de privation de liberté. Le Portugal s'est dit fier d'avoir été le premier pays européen, et peut-être du monde, à avoir aboli la peine de mort.

Le Togo a indiqué que son nouveau code pénal reprenait les dispositions de la Convention contre la torture. Il définit et réprime la torture, les peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants et les actes de barbarie. La Thaïlande a dit reconnaître l'importance de protéger les personnes lesbiennes, gays, bisexuelles, transgenres et intersexuées contre toute discrimination fondée sur leur orientation sexuelle, ajoutant que des discussions internes avaient récemment débuté concernant la meilleure manière de protéger les droits de ces personnes, y compris celles qui sont détenues.

Le Pakistan a indiqué qu'il interdisait la torture, une pratique odieuse qui nie le principe de dignité humaine. Les Fidji, qui ont récemment signé la Convention contre la torture, ont précisé que leur Parlement avait autorisé la ratification de la Convention, qui est imminente. Le pays étudie en outre la possibilité de lever les réserves qu'il apportait à cet instrument.

En référence à une procédure de communications relative à son pays, le Venezuela a mis en garde contre la manipulation de l'information s'agissant de la situation réelle des personnes concernées. Il a regretté l'absence de rigueur scientifique consistant à présenter des dénonciations comme des faits avérés.

Le Conseil de l'Europe a indiqué disposer, grâce au Comité européen pour la prévention de la torture (CPT), d'une longue expérience dans le suivi et dans la prévention des mauvais traitements en détention. Le CPT dispose d'un accès illimité à tous les lieux de détention, peut faire des visites inopinées et communiquer librement avec toutes personnes susceptibles de donner des informations. Sur cette base, il

noue un dialogue constructif avec les autorités nationales. Le Conseil de l'Europe a publié, en décembre dernier, un rapport détaillé sur la situation en Géorgie après avoir obtenu l'accord des autorités ; ce rapport est disponible en ligne.

La Sierra Leone a déclaré que sa Cour suprême avait statué que les mariages forcés constituent des actes inhumains punis par la loi. Le Malawi a, lui aussi, pris des mesures pour interdire les mariages avant l'âge de 18 ans, conformément aux recommandations issues du premier Sommet des filles africaines sur l'élimination du mariage des enfants en Afrique (Lusaka, novembre 2015). Pour mieux appliquer la loi, le Gouvernement du Malawi organise des campagnes de sensibilisation ciblant les communautés et les forces de l'ordre. El Salvador a dit avoir pris de très nombreuses mesures contre l'exploitation sexuelle des enfants, notamment des mesures de réhabilitation des enfants victimes et de formation des enseignants au dépistage des problèmes rencontrés par les enfants. La Chine a affirmé son opposition à la torture et ajouté qu'elle continuerait de renforcer son système juridique et de contrôle.

L'Uruguay a présenté les principales mesures qu'il avait prises, suite à une visite du Rapporteur spécial sur la torture, pour remédier aux violations des droits de l'homme commises par l'État entre 1968 et 1985. L'adoption d'une procédure pénale accusatoire accorde désormais un rôle beaucoup plus important aux victimes. En Arabie saoudite, le code de procédure pénal inspiré par la charia islamique interdit la torture ou l'extorsion d'aveux par la force, au risque de nullité devant les tribunaux.

Au vu de la quantité des violations des droits des femmes, des fillettes et des personnes lesbiennes, gays, bisexuels, transgenres et intersexuées, la Suisse a demandé au Rapporteur spécial s'il avait l'intention de mener un travail plus ciblé encore sur l'une ou l'autre de ces catégories et de collaborer éventuellement avec d'autres procédures spéciales. La Suisse souhaiterait également savoir si les « règles Mandela » devraient être renforcées par l'adoption de règles directrices portant spécifiquement sur la protection des droits des personnes lesbiennes, gays, bisexuels, transgenres et intersexuées dans le contexte de la détention.

L'Ukraine a dénoncé la torture pratiquée systématiquement par les autorités d'occupation russes dans le Donbass et en Crimée. L'Ukraine a également accusé la Fédération de Russie de bafouer les droits des citoyens ukrainiens illégalement détenus en Fédération de Russie, parfois depuis plus d'un an, comme MM. Karpiuk et Klyh. De l'avis de l'Ukraine, la situation dans les territoires occupés par la Fédération de Russie mérite de retenir l'attention du Rapporteur spécial.

Mais l'approche retenue par le Rapporteur spécial sur la torture dans son dernier rapport a aussi suscité un certain nombre de remarques et d'oppositions. Ainsi, la Tunisie a-t-elle estimé que la mention, dans le rapport, de questions controversées nuira inévitablement à l'universalité de l'adhésion au mandat. La République islamique d'Iran a regretté l'inclusion « suspecte » dans le rapport de la question des personnes lesbiennes, gays, bisexuels, transgenres et intersexuées. Le Bangladesh a regretté que le Rapporteur spécial se soit écarté de son mandat de base. Mettre l'accent sur un seul sujet controversé et lui permettre de dominer entièrement un rapport sur la torture est une pratique que le Nigéria ne cautionne pas, estimant

qu'elle insulte la sensibilité de la majorité des membres de la communauté internationale. Le Nigeria a déjà demandé aux Rapporteurs spéciaux d'entreprendre des évaluations sur une base large et de traiter de sujets qui entrent dans le cadre de leurs mandats.

La Fédération de Russie a, quant à elle, accusé M. Méndez d'avoir « grossièrement violé » son mandat en empiétant sur d'autres mandats et en abordant des problèmes qui n'ont rien à voir avec la torture, notamment les mutilations génitales féminines ou le mariage précoce, au risque de faire perdre toute substance à la définition du crime de torture internationalement admise. Cuba a partagé cet avis, accusant M. Méndez de privilégier le jugement de valeur au détriment de la vérification de l'information. Pour Cuba, le Rapporteur spécial doit s'abstenir de se faire l'écho de rumeurs non fondées ou d'exprimer des opinions. De même, l'Égypte a déploré l'utilisation par le Rapporteur spécial de concepts controversés qui dénaturent la définition de la torture admise au niveau international.

L'Espagne s'est félicitée, au contraire, de la démarche adoptée par M. Méndez en élargissant son sujet d'étude au-delà de l'orientation sexuelle et en y intégrant des éléments qui peuvent être assimilés à de la torture, en particulier dans le contexte des conflits armés. La République tchèque a dit partager l'avis de M. Méndez s'agissant des violences particulières subies par les personnes LGBTI privées de liberté. Le Rapporteur spécial a été prié de donner des exemples de bonnes pratiques pour protéger cette catégorie de population.

Le Chili s'est dit préoccupé par les actes de torture et les mauvais traitements visant des personnes en fonction de leur orientation sexuelle et leur identité de genre, ainsi que par ceux visant les femmes et les filles. Les États ne peuvent pas rester indifférents face à ces pratiques, même lorsqu'elles reflètent des traditions locales. Le Chili appuie toutes les initiatives destinées à interdire les mutilations génitales féminines, les mariages forcés, l'impunité pour les crimes d'honneur. Le Costa Rica a souligné que les obligations des États ne se limitent pas à s'abstenir de tout acte à l'encontre de l'intégrité physique des personnes : elles englobent aussi la mise en place de mesures pour protéger les personnes vulnérables et éviter qu'elles ne se retrouvent en situation de risque. Pour le Luxembourg, la torture est toujours le signe d'un dysfonctionnement des systèmes judiciaires : comment remédier à cette situation ?

La France a demandé à M. Méndez quels conseils il donnait aux États en matière de sensibilisation des personnels pénitentiaires et des établissements de santé aux tortures et mauvais traitement dont sont victimes les personnes vulnérables. La République de Corée a prié le Rapporteur spécial de décrire les problèmes auxquels se heurtent les États dans l'application des règles de Bangkok, de Mandela ou de Tokyo.

En tant qu'institution nationale des droits de l'homme, le Conseil national des droits de l'homme du Maroc a indiqué abriter le mécanisme marocain de prévention contre la torture. La création du mécanisme a été précédée de plusieurs séminaires pour garantir la participation de toutes les parties prenantes. Le Conseil national joue aussi un rôle de suivi pour la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale. Il abrite enfin un centre de formation aux droits de l'homme. La Commission mexicaine de défense et de promotion des droits de l'homme a pour sa part fait observer que les

personnes détenues au Mexique sont exposées à un risque majeur de torture et de mauvais traitement dans les premiers temps de leur incarcération. Pendant cette période, les femmes sont les plus vulnérables aux abus sexuels et à d'autres formes de violence.

Parmi les organisations non gouvernementales qui ont pris la parole, l'Organisation mondiale contre la torture s'est dite préoccupée par les positions rétrogrades entendues ce jour et a demandé au Rapporteur spécial de renforcer le suivi des recommandations formulées par le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes.

L'Association pour la prévention de la torture a invité le Rapporteur spécial à préciser en quoi la privatisation des centres de détention risque d'accroître les risques de torture et de mauvais traitements. Elle a soutenu sa recommandation du Rapporteur spécial relative à la prise en compte de l'identité sexuelle des individus au moment de leur placement en détention. La Fondation Alsalam a fait référence à des manifestations qui se sont produites dans une prison du Bahreïn. L'Organisation déplore que les victimes n'aient pas bénéficié de soins médicaux. Elle a dit avoir reçu des informations faisant état d'actes de torture et de mauvais traitements commis à l'encontre de prisonniers politiques et de prisonniers d'opinion.

International Lesbian and Gay Association, au nom également de Federatie van Nederlandse Verenigingen tot Integratie Van Homoseksualiteit - COC Nederland et Swedish Federation of Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Rights, a donné entièrement raison au Rapporteur spécial : les personnes LGBTI continuent d'être exposées à la torture et aux mauvais traitements. En témoigne le sort de la jeune Motshidisi, retrouvée morte en Afrique du Sud, en début d'année : son corps montrait des signes de torture probablement motivée par l'homophobie.

Vente d'enfants, prostitution des enfants et pornographie mettant en scène des enfants

Présentation de rapports

Le Conseil est saisi du rapport de la Rapporteuse spéciale sur la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants (A/HRC/31/58), ainsi que des rapports sur les visites qu'elle a effectuées au Japon (A/HRC/31/58/Add.1, à paraître) et en Arménie (A/HRC/31/58/Add.2).

MME MAUD DE BOER-BUQUICCHIO, Rapporteuse spéciale sur la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants, a rappelé que cette année marque le vingtième anniversaire du Congrès mondial contre l'exploitation sexuelle des enfants à des fins commerciales, tenu à Stockholm en 1996. C'est l'occasion d'évaluer les progrès et d'envoyer un appel urgent pour la mise en œuvre des engagements souscrits par les participants à ce Congrès, a-t-elle souligné. Elle a fait observer que le lien entre les technologies de l'information et de la communication (TIC) et l'exploitation sexuelle des enfants est l'une des questions sur lesquelles elle concentre son mandat. Elle s'est dans ce cadre félicitée de la décision des États membres du Conseil de consacrer, cette année, le débat annuel sur les droits de l'enfant à cette question (NDLR : ce débat s'est tenu hier). Elle s'est réjouie du consensus qui

semblait se dégager au cours de ce débat quant à la nécessité d'établir une équipe spéciale chargée d'harmoniser les pratiques et les procédures, de partager les expériences et les bonnes pratiques et de fournir aux États une assistance dans leurs efforts visant à combattre l'exploitation sexuelle en ligne.

S'agissant de la partie de son mandat consacrée aux visites de pays, Mme De Boer-Buquicchio a indiqué avoir envoyé des requêtes à 13 pays depuis sa nomination en 2014. Aujourd'hui, seules cinq réponses positives ont été reçues, a-t-elle déploré. Elle a ensuite remercié le Gouvernement du Nigéria pour le soutien qu'il lui a apporté au cours de la visite qu'elle a effectuée dans ce pays conjointement avec d'autres experts en janvier dernier. Elle a en outre salué l'invitation que lui a adressée le Canada et l'acceptation, par l'Inde, de sa demande de visite. Enfin, elle s'est réjouie de la coopération fructueuse engagée avec la Géorgie dans le contexte des préparatifs de sa future visite, le mois prochain.

La Rapporteuse spéciale a précisé que son présent rapport aborde la question de la demande d'exploitation sexuelle d'enfants. Elle y passe en revue les différents types de demandes dans le but d'élaborer une stratégie d'éradication de ces crimes. Le terme «demande» désigne à la fois les individus qui, contre un avantage financier ou en nature, obtiennent des services sexuels impliquant des enfants et, ce faisant, commettent une agression sexuelle sur enfant; tout élément de la «chaine d'approvisionnement» qui facilite l'accès aux enfants; ainsi que les construits sociaux, culturels, sexuels et institutionnels qui créent un contexte dans lequel l'exploitation sexuelle des enfants est passée sous silence, tolérée voire acceptée. En incorporant ces différents éléments, il est possible d'élaborer une stratégie d'éradication, a souligné Mme De Boer-Buquicchio. Elle a ajouté qu'on a tendance à se concentrer sur les personnes qui abusent et exploitent directement les enfants, alors que les intermédiaires ou les facilitateurs doivent aussi rendre des comptes. Il est de la responsabilité des États d'adopter et de mettre en œuvre des stratégies basées sur la prévention, la responsabilité des auteurs de violations et la lutte contre la récidive, a poursuivi la Rapporteuse spéciale. Par ailleurs, l'impunité doit être combattue non seulement pour que justice soit rendue aux victimes, mais également pour éliminer ce facteur confortant les auteurs de violations et créant un sentiment de tolérance, a-t-elle souligné.

Rendant ensuite compte de ses visites en Arménie et au Japon, Mme De Boer-Buquicchio s'est félicitée que l'Arménie ait adopté certains amendements à sa Constitution qui améliorent la protection des enfants. En outre, l'adoption d'un nouveau Plan d'Action national pour la protection des droits de l'enfant pour la période 2017-2018 offre l'opportunité d'améliorer significativement le système de protection des enfants dans ce pays. Elle a constaté toutefois que le phénomène de l'exploitation sexuelle en Arménie est difficile à circonscrire, en raison notamment du manque de mécanismes de plaintes accessibles aux enfants. S'agissant du Japon, la Rapporteuse spéciale a relevé que le pays a accumulé une grande expérience en matière de lutte contre l'exploitation des enfants en ligne et qu'il a développé un certain nombre de bonnes pratiques qui pourraient être appliquées dans d'autres pays. Elle s'est toutefois dite préoccupée par la marchandisation des enfants sous forme de «joshi kosei» (jeune lycéenne).

Pays concernés

L'Arménie s'est dite profondément attachée aux droits de l'enfant. L'Arménie a adopté, en 1992 déjà, une loi sur l'enfance qu'elle a amendée dès 1993 pour la rendre conforme à ses engagements internationaux, et a présenté un liste de plan et programmes adoptés depuis lors. L'Arménie s'est félicitée de ce que la Rapporteuse spéciale ait, dans son rapport, souligné les progrès réalisés par le pays dans la lutte contre la traite des êtres humains, la réduction du nombre d'adoptions internationales et les mesures législatives en faveur de la protection des enfants réfugiés et des demandeurs d'asile. L'Arménie est consciente des dangers particuliers liés à l'accès des enfants aux technologies de l'information et des télécommunications : elle envisage d'intégrer cet aspect dans la loi.

Le Japon a affirmé qu'il prenait, et continuerait de prendre, toutes les mesures nécessaires contre l'exploitation sexuelle des enfants, la vente d'enfants, la prostitution et la pornographie infantiles. Le Japon est d'accord avec l'accent mis par la Rapporteuse spéciale sur la prévention, la redevabilité des contrevenants mais aussi leur réhabilitation et sur le rôle du secteur privé. Le Japon a regretté, en revanche, que la Rapporteuse spéciale ait fait des déclarations inexactes ou trop partielles sur la situation actuelle du Japon et sur sa culture. Le Japon avait remis à la Rapporteuse spéciale des observations préliminaires sur son rapport et suggéré des corrections, dont certaines n'ont malheureusement pas été prises en compte. Le Japon précise que ces observations ne reflètent pas une position rétrograde du Gouvernement du Japon face à l'exploitation sexuelle des enfants : au contraire, les autorités étudient attentivement les recommandations contenues dans le rapport de Mme De Boer-Buquicchio.

Débat interactif

Le Pakistan, au nom de l'Organisation de la coopération islamique (OCI), a observé que l'impunité encourageait la prolifération de matériel pornographique. L'OCI rappelle que le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant la vente d'enfants, la prostitution des enfants et la pornographie mettant en scène des enfants, demande aux États « d'établir la responsabilité » des infractions commises par des individus ou des personnes morales, infractions qui doivent « être passibles de peines appropriées tenant compte de leur gravité ». Les États ont aussi l'obligation d'éliminer la demande et la chaîne d'approvisionnement en matériel pornographique mettant en scène des enfants. La République dominicaine, au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes (CELAC), a également plaidé pour l'application de sanctions dissuasives et de mesures de lutte contre l'impunité. La CELAC s'est dite très préoccupée par la situation particulière des filles, premières victimes de l'exploitation sexuelle. Elle a condamné toute discrimination basée sur le genre et qui trouve sa source dans les structures patriarcales et les stéréotypes sexistes.

Pour Cuba également, la priorité de la communauté internationale doit être de lutter contre la demande de pédopornographie. Les États doivent intervenir lorsque le secteur privé ne peut ou ne veut le faire, a insisté Cuba. Pour le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), la lutte contre l'exploitation des enfants doit être intégrée à un cadre de coopération. La compréhension de la demande est le début de la lutte contre l'exploitation sexuelle des enfants, a ajouté l'Égypte, rejointe par la France qui a affirmé pratiquer une politique de « tolérance zéro » à cet égard. L'Espagne s'est interrogée sur le rôle potentiel

des entreprises dans les politiques de prévention.

Pour Panama, il est primordial de prendre des mesures législatives et politiques en parallèle aux campagnes de sensibilisation pour agir sur la demande, qui de fait constitue le fondement de l'exploitation sexuelle infantile. La République de Corée recommande de confisquer les recettes et avoirs issus de l'exploitation des enfants.

Les délégations ont aussi donné leurs avis sur les moyens de protéger au mieux les enfants contre les abus et les violences. Pour l'Algérie, l'échange d'informations entre les différents services au niveau national, ainsi qu'entre les États, est très important pour l'éradication de l'exploitation sexuelle des enfants. Il est aussi utile d'impliquer et de responsabiliser les entreprises et les particuliers qui travaillent avec des enfants. Enfin, les États devraient mettre en place des mécanismes et des systèmes de protection accessibles et adaptés aux besoins des enfants.

Le Bangladesh a estimé crucial de faire comprendre aux enfants que la pédopornographie n'est pas un comportement acceptable. Il a demandé à la Rapporteuse spéciale comment engager les médias dans ce sens. La Croatie a souligné que les États ont la responsabilité première de poursuivre les auteurs de violations des droits de l'enfant et de sensibiliser l'opinion publique dans le but de réduire la demande de pédopornographie et de prostitution infantile. Elle a relevé l'importance de ratifier le Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant établissant une procédure de plainte. Pour le Nigéria, l'impunité pour les crimes contre les enfants est un des facteurs qui contribuent à la perpétuation de ces crimes.

Plusieurs pays ont décrits leurs efforts pour lutter, au niveau national, contre l'exploitation sexuelle des enfants. Israël a ainsi créé une équipe spéciale interministérielle chargée d'élaborer un plan d'action pour améliorer les moyens de lutter contre la prostitution infantile. En janvier 2014, cette équipe a formulé des recommandations qui ont été reprises dans un Plan d'action pour l'éradication de la prostitution des mineurs et de ses implications sociales. L'Estonie a adopté une Stratégie de prévention de la violence 2015-2020 et un plan de développement pour les enfants et les familles 2012-2020 qui comprennent des mesures de lutte contre la violence, et en particulier contre l'exploitation sexuelle des enfants. Une ligne d'assistance téléphonique a été ouverte pour permettre aux personnes d'obtenir un soutien et des conseils de manière anonyme. Depuis 2009, tous les candidats à une activité en relation avec les enfants au Portugal doivent présenter un extrait de leur casier judiciaire.

La Lettonie a salué l'appel visant à établir des stratégies englobant tous les niveaux de la demande d'exploitation sexuelle. Constatant que les filles sont les premières victimes de ce fléau, elle a demandé l'avis de la Rapporteuse spéciale sur les moyens de s'atteler à ses causes sous-jacentes. Le Royaume-Uni applique depuis 2015 une loi sur l'esclavage moderne qui renforce le soutien aux victimes et prévoit des mesures pour que ces dernières ne soient pas indûment criminalisées.

S'adressant directement à la Rapporteuse spéciale, les États-Unis ont souhaité savoir comment collaborer

efficacement avec les communautés religieuses pour éliminer la demande d'exploitation sexuelle. Le Botswana a salué l'accent mis par la Rapporteuse spéciale sur la réduction de la demande en matière de traite d'enfants. La Tunisie a observé que la « demande » économique était liée à la pédophilie et à d'autres formes d'attirance sexuelle malsaine. De ce fait, réduire la demande économique nécessite aussi de s'attaquer à ces vices. L'industrie pornographique joue un rôle catalyseur de la pédopornographie et de l'exploitation sexuelle qui en résulte. La République islamique d'Iran a appelé la communauté internationale à coopérer pour lutter contre la traite et la vente d'enfants mais a aussi rappelé que ces fléaux avaient des causes complexes auxquelles il faudrait s'attaquer.

La Sierra Leone, qui est partie à la Convention de l'Union africaine sur les droits et le bien-être de l'enfant, s'est engagée à criminaliser toutes les formes d'exploitation sexuelle des enfants et à poursuivre les auteurs de tels crimes. Elle a appelé les États à collaborer et à prendre des mesures pour s'adapter aux évolutions technologiques et à punir sévèrement ceux qui jouent le rôle d'intermédiaires. La Chine a adopté des lois qui pénalisent la vente d'enfants et procède à des échanges de « bonnes pratiques » au plan international.

Il ne suffit pas de punir les infractions sexuelles contre les mineurs, a estimé Monaco : il faut s'attaquer aux racines du problème, ce qui passe par une meilleure compréhension des motivations des auteurs de ce type d'infraction. Le rapport offre à cet égard des pistes intéressantes.

L'organisation non gouvernementale Canners International Permanent Committee a souligné que la pauvreté endémique, le manque d'opportunités de travail et la taille des familles comptent parmi les causes majeures de la vente d'enfants, un problème abominable mais ancien. La Congrégation de Notre Dame de charité du bon pasteur, au nom égelement de Sisters of Mercy of the Americas Sisters of Mercy of the Americas, a dénoncé la complicité des forces de l'ordre et, parfois, la collusion des gouvernements et des sociétés dans l'exploitation sexuelle des enfants. Pan African Union for Science and Technology a attiré l'attention sur les nombreux travailleurs pakistanais maintenus dans des formes contemporaines d'esclavage. Leur liberté de mouvement est entravée, les employeurs exerçant une pression très forte sur eux. En outre, des enfants sont vendus au Pakistan à des fins de mendicité. Cet État est totalement incapable d'assurer les besoins sociaux et économiques élémentaires de sa population, a regretté l'Union.

Droit de réponse

L'Arménie a déploré que l'Azerbaïdjan parle de violence à l'égard de populations civiles, alors qu'il est connu pour son recours à la force, en violation des cessez-le-feu. L'Azerbaïdjan est connu pour ses attaques contre les villages arméniens frontaliers, tuant des civils, parmi lesquels des enfants. En refusant tout mécanisme de vérification, l'Azerbaïdjan montre tout l'attachement qu'il porte à la vie humaine, a ironisé la délégation arménienne.

L'Égypte a répondu à la délégation italienne en soulignant qu'une enquête a été ouverte par les autorités égyptiennes et est actuellement en cours suite à l'assassinat d'un ressortissant italien en Égypte. Les auteurs de cet acte seront punis, a assuré la délégation égyptienne

L'Azerbaïdjan, en réponse à l'Arménie, a déploré que celle-ci continue de nier la réalité des faits. Les chiffres fournis par l'Azerbaïdjan dans sa déclaration ne représentent qu'une petite partie du nombre des victimes de l'occupation arménienne, a assuré la délégation de l'Azerbaïdjan. Elle a demandé à l'Arménie de respecter le résolutions pertinentes des Nations Unies en retirant ses forces militaires présentes sur le territoire azerbaïdjanais et de respecter la vie des civils.

_____

*Délégations ayant participé au débat sur la torture: Union européenne, États-Unis, Italie, Danemark, Algérie, Estonie, Équateur, Paraguay, Portugal, Togo, Thaïlande, Pakistan, Fidji, Venezuela, Conseil de Europe, Sierra Leone, Malawi, El Salvador, Chine, Uruguay, Arabie saoudite, Suisse, Ukraine, Tunisie, République islamique d'Iran, Bangladesh, Nigeria, Fédération de Russie, Cuba, Égypte, Espagne, République tchèque, Chili, Costa Rica, Luxembourg, France, République de Corée, Organisation mondiale contre la torture, Association pour la prévention de la torture, Fondation Alsalam, International Lesbian and Gay Association (au nom également de Federatie van Nederlandse Verenigingen tot Integratie Van Homoseksualiteit - COC Nederland et Swedish Federation of Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Rights), Conseil national des droits de homme du Maroc, Commission mexicaine de défense et de promotion des droits de homme.

**Délégations ayant participé au débat sur la vente et de l'exploitation sexuelle des enfants: Pakistan (au nom de Organisation de la coopération islamique), République dominicaine (au nom de la Communauté des États d'Amérique latine et des Caraïbes), Cuba, Fonds des Nations Unies pour enfance, Égypte, France, République de Corée, Algérie, Bangladesh, Croatie, Nigeria, Israël, Estonie, Portugal, Lettonie, Royaume-Uni, États-Unis, Botswana, Tunisie, République islamique d'Iran, Sierra Leone, Monaco, Canners International Permanent Committee, Congrégation de Notre Dame de charité du bon pasteur (au nom égelement de Sisters of Mercy of the Americas Sisters of Mercy of the Americas), Pan African Union for Science and Technology.

http://www.ohchr.org/FR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17182&LangID=F

Exclusif. Une nouvelle loi pour le Médiateur du royaume

Reda Zaireg

LOI - Près de 5 ans, jour pour jour, après la création de l'institution du Médiateur, qui est venue remplacer Diwan al madhalim (le Bureau des doléances), le Médiateur s'apprête à connaître une tranformation qui viendra renforcer ses prérogatives.

Un projet de loi relative au Médiateur du royaume a, récemment, été finalisé par les légistes du ministère de la Justice. "Le projet de loi sera transmis au Secrétariat général du gouvernement (SGG) avant le 15 avril", indique au HuffPost Maroc le ministre de la Justice et des libertés Mustapha Ramid.

Si les détails de la nouvelle loi n'ont pas encore été rendus publics, il est attendu qu'elle vienne renforcer les prérogatives et les compétences de l'institution du Médiateur, notamment sur les aspects relatifs à la médiation et la conciliation entre les citoyens et l'administration, l'examen des cas où le comportement de l'administration s'avère contraire à la loi, la réception et le traitement des plaintes et des doléances des citoyens ainsi que la contribution à l'enracinement des valeurs de la gouvernance dans le gestion des services publics.

Une institution pour l'intermédiation entre citoyens et administration

Créée le 17 mars 2011 par Dahir, l'institution du Médiateur est chargée de promouvoir l'intermédiation entre les citoyens, individus ou groupes, et les administrations ou tout organisme disposant de prérogatives de puissance publique, et d'inciter ces dernières à respecter les règles de la primauté du droit.

Le Médiateur est nommé par dahir pour une période de cinq ans, renouvelable une seule fois. Il est choisi parmi les personnalités reconnues pour leur probité, leur impartialité et leur attachement aux règles de la primauté du droit et aux principes de la justice et de l'équité, et est, **par ailleurs, membre du Conseil national des droits de l'homme (CNDH**). L'actuel Médiateur du royaume est le bâtonnier Abdelaziz Benzakour, qui a été élu à ce poste le 15 octobre 2015.

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/03/09/mediateur-royaume-maroc_n_9418598.html

Communiqué 9 mars : « Didier Reynders ou la realpolitik à tout prix » (par le Cabinet d'avocats Jus Cogens)

mars 9, 2016

Reynders avec Saad Dine el OtmaniCABINET D'AVOCATS JUS COGENS : Me Dounia ALAMAT (GSM : 32.484.65.13.74 ;da@juscogens.be) – Me Nicolas COHEN (GSM : 32.470.02.65.41 ; nc@juscogens.be) – Me Christophe MARCHAND (GSM: 32.486.32.22.88 ; cm@juscogens.be)

Affaire Ali AARRASS : « Didier REYNDERS ou la Realpolitik à tout prix »

Le parlement belge est actuellement en train de discuter d'une loi portant assentiment à la « Convention de coopération entre le gouvernement du royaume de Belgique et le gouvernement du Royaume du Maroc en matière de lutte contre la criminalité organisée et le terrorisme ».

Dans ce cadre, Monsieur REYNDERS, répondant à une interpellation du Député HELLINGS, a déclaré au sujet d'Ali AARRASS :

« Il s'agit d'une personne qui, dans le passé, a été extradée par l'Espagne vers le Maroc où il est toujours incarcéré. Il bénéficie de l'assistance consulaire belge. Les autorités marocaines répondent systématiquement aux différentes démarches belges que l'intéressé a été condamné pour diffusion de propagande islamique, pour participation à un réseau de combattants étrangers pour l'Irak et à des livraisons d'armes. Grâce aux efforts déployés par le consulat belge, la Commission marocaine pour les droits de l'homme a pu rendre visite à l'intéressé toutes les semaines. Rien n'indique que le condamné ait été torturé par les services marocains »[1].

Cette réponse est scandaleuse. Quelle honte de la part de celui-là même qui est censé assurer la protection des ressortissants belges en danger à l'étranger !

Premièrement, il est totalement inexact de prétendre que Monsieur AARRASS « bénéficie de l'assistance consulaire belge ». Il n'a jamais reçu la visite du Consul belge à Rabat. Le Ministre a été condamné par la Cour d'appel de Bruxelles pour son inaction mais les autorités belges ne font rien d'efficace pour pouvoir rencontrer leur ressortissant. Le Ministre pourrait pourtant exiger du Maroc, au regard du droit international, d'exercer ses compétences consulaires[2].

Deuxièmement, il n'y pas de Commission marocaine pour les droits de l'homme mais bien un Conseil national des droits de l'homme au Maroc. Cet organe n'est pas indépendant. Il ne visite pas hebdomadairement Monsieur AARRASS et ne lui a été d'aucune utilité. Les promesses faites suite à ses grèves de la faim n'ont jamais été respectées !

Troisièmement, si le Ministre des Affaires étrangère fait allusion à la condamnation au Maroc, il sait pertinemment que, pour la même affaire, la justice espagnole a innocenté Ali AARRASS. Il sait également que ce dossier est une suite du « dossier BELLIRAJ », dont l'inéquité de la procédure devant les juridictions marocaines a été largement dénoncée par les ONG[3].

Quatrièmement et plus fondamentalement, le Ministre ment lorsqu'il dit « rien n'indique que le condamné ait été torturé par les services marocains ».

Le Rapporteur spécial contre la torture des Nations Unis, Juan MENDEZ, a visité Monsieur AARRASS en septembre 2012, accompagné d'un médecin expert en matière d'évaluation des séquelles de la torture. Il a constaté :

« Le médecin légiste a conclu que la plupart des traces observées, bien que non diagnostiquées comme signes de torture, sont clairement compatibles avec les allégations présentées par M. Aarrass, à savoir le genre de torture et de mauvais traitements infligés, tels que brûlures occasionnées par une cigarette, pratique du «falanja » (coups assenés sur la plante des deux pieds), attachement intense puis suspension par les poignets et électrochocs aux testicules. En outre, il a constaté que la description faite par M. Aarrass des symptômes ressentis après les épisodes d'actes de torture et de mauvais traitements esttotalement compatible avec les allégations et que le genre de pratiques décrites et les méthodologies qui auraient été suivis par les agents pratiquant ces actes, coïncident avec les descriptions et les allégations présentées par d'autres témoignages que le Rapporteur spécial a reçus dans d'autres lieux de détention et qui ne sont pas connus de M. Aarrass » (nous soulignons).

Le Comité contre la torture a reconnu que le Maroc n'avait pas respecté son obligation d'enquêter de manière indépendante, approfondie et impartiale sur les allégations de torture de Monsieur AARRASS. Ce Comité a également constaté que Monsieur AARRASS avait été condamné sur base d'aveux obtenus sous la torture[4].

Enfin, une vidéo, toujours disponible sur internet, montre les multiples hématomes sur le corps de Monsieur AARRASS après son passage à tabac suite à sa dénonciation des mauvais traitements au Rapporteur spécial contre la torture[5].

Que faut-il de plus au Ministre des Affaires étrangères ?

Une reconnaissance de l'usage systématique de la torture au Maroc par une Juridiction internationale ?

Il est servi ! La Cour européenne des droits de l'homme confirme ce fait, sur base de très nombreux rapport d'ONG, depuis 2010 : affaire Boutagni c. France (18/11/2010), affaire Rafaa c. France (30/05/2013), affaire Ouabour c. Belgique (02/06/2015).

Notre Ministre ignore-t-il que la Cour européenne des droits de l'homme a constaté qu'il y avait eu déni

flagrant de justice en Belgique lorsque nos juridictions ont accepté de faire usage de déclarations faites au Maroc dans des dossiers de terrorisme ?
C'est pourtant le cas[6] !
A l'heure de discuter du renforcement de la coopération judiciaire entre la Belgique et le Maroc, il n'est pas permis de fermer les yeux sur les violations flagrantes et systématiques des droits fondamentaux des personnes par cet Etat, ni de nier le calvaire d'un Belge.
Un peu de respect, s'il vous plait, pour nos institutions et nos concitoyens.
[1] Chambre des représentants, 25 février 2016, « Projet de loi portant assentiment à la Convention de coopération entre le gouvernement du Royaume de Belgique et le gouvernement du Royaume du Maroc en matière de lutte contre la criminalité organisée et le terrorisme, faite à Bruxelles le 18 février », 2014DOC 54 1646/002, p. 7
[2] Dès 1es années 1950, la Cour Internationale de Justice a considéré que :

« Selon la pratique des Etats, les décisions arbitrales et judiciaires et les opinions doctrinales, la nationalité est un lien juridique, ayant à sa base un fait social de rattachement, une solidarité effective d'existence, d'intérêts, de sentiments, jointe à une réciprocité de droits et devoirs… Conférés par un Etat, elle ne lui donne titre à l'exercice de la protection vis-à-vis d'un autre Etat que si elle est la traduction en termes juridiques de l'attachement de l'individu considéré à l'Etat qui en a fait son national » (Madeleine GRAWITZ, « Arrêts Nottebohm du 18 novembre 1953 (compétence) et du 6 avril 1955 (fond) », in Annuaire français de droit international, volume I, 1995, p. 26)
Dans une sentence du 10 juin 1955, la Commission de conciliation italo-américaine a également confirmé que : « le principe, fondé sur l'égalité souveraine des Etats, qui exclut la protection diplomatique en cas de double nationalité doit céder devant celui de la nationalité effective toutes les fois que cette nationalité est celle de l'Etat requérant mais il ne doit pas céder quand une telle prédominance n'est pas prouvée » (Daniel-Henri VIGNES, « Commission de conciliation italo-américaine, sentence du 10 juin 1955 : affaire Florence Mergé », in Annuaire français de droit international, volume II, 1956, p. 433).

[3] Voir notamment : Commission arabe des droits humains, « Rapport d'observation du procès des six détenus politiques au Maroc – Affaire Belliraj », 10/12/2009 ; Human Rights Watch, « Stop Looking for your Son », octobre 2010

[4] CAT, Affaire AARRASS c. Maroc, communication 477/2011
[5] https://www.rtbf.be/video/detail_ali-aarrass-malmene-et-torture?id=2048443
[6] CEDH, affaire EL HASKI c. Belgique, 25 septembre 2012, disponible sur hudoc

http://www.freeali.eu/communique-9-mars-didier-reynders-ou-la-realpolitik-a-tout-prix-par-le-cabinet-davocats-jus-cogens/